أسرار الصراع على السلطة

في 15 مايو

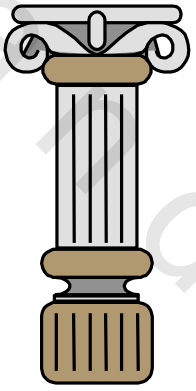

الفصل الرابع

obeikandl.com

obeikandl.com

كان تقدير على صبري والجماعة الثلاثية (شعراوي وسامي شرف ومحمد فوزي) أن السادات سيكون حاكمًا ضعيفًا من السهل السيطرة عليه، وإذا ثبت لهم في المستقبل أنه مشاكس فسيكون من السهل عليهم اقتلاعه والتخلص منه، وبناء على هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من أمانة الاتحاد الاشتراكي وأمانة التنظيم الطليعي إلا الأمانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسًا للجمهورية. واستمرت أشهر العسل قائمة بين السادات منذ توليه رئاسة الجمهورية في 16 أكتوبر 1970 عقب الاستفتاء الشعبي وبين علي صبري والجماعة الثلاثية التي كانت تحكم قبضتها في الواقع منذ هزيمة يونيو 1967 على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية في مصر.

وكانت أول مرة تظهر فيها بوادر الخلاف بصورة جدية وعلنية بين الطرفين عند إعلان السادات مبادرته للسلام في 4 فبراير 1971 أمام مجلس الشعب. إذ إنه لم يأخذ برأي الجماعة قبل إعلانها، ولم يأبه بمعارضتهم لها، وبدأت الشكوك تساور أفراد الجماعة نتيجة للمحاولات الخفية التي كان يبذلها السادات لإنشاء قنوات اتصال سرية بينه وبين المسئولين في واشنطن، بقصد الوصول عن طريق أمريكا إلى تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط.

وكان أفراد الجماعة عديمي الثقة في الولايات المتحدة لتحيزها الدائم لإسرائيل، ويرون في التسوية السلمية حلاً استسلاميًّا سوف ينتهي بفقد مصر كرامتها، وعزلها عن الأمة العربية، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل، تنفيذًا لشعار عبد الناصر (بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة)، وأن الطريق الوحيد لاستمرار إعداد القوات المسلحة للمعركة هو التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي، وازدادت حدة الخلاف حينما اشتدت حماسة السادات لمشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا الذي عارضه علي صبري والجماعة

الثلاثية بشدة وعناد، على ضوء فشل تجربة الوحدة مع سوريا عام 1958، وعلى أساس أنه لا يمكن الاعتماد من وجهة نظرهم لا على حزب البعث في سوريا، ولا على حكام ليبيا الجدد.

ولم يكن الخلاف في الرأي بين السادات وعلي صبري والجماعة الثلاثية حول تلك القضايا أمراً يستدعى نشوب معركة مصيرية بين الطرفين، يفوز فيها الطرف الذي يتغدى بالآخر قبل أن يتعشى به الطرف الثاني كما حدث. والواقع أن كل هذه القضايا كانت الذرائع التي تعلل بها الطرفان لإشعال نار الصراع من أجل السلطة الذي جرى بصورة لم يسبق لها مثيل في مصر، منذ أزمة مارس عام 1954 بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، لقد كان صراعاً بين رئيس جمهورية جديد يحاول أن يؤكد ذاته ويفرض شخصيته، وبين مجموعة من الحكام الذين انفردوا بالسلطة في السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر، وأصروا على أن تظل السيطرة على مقاليد الأمور في أيديهم، وكانوا على استعداد للمضي إلى أبعد الحدود في سبيل تحقيق أهدافهم.

وفي اجتماع أول مايو 1971بحلوان احتفالاً بعيد العمال دبر الاتحاد الاشتراكي الذي كان علي صبري والجماعة الثلاثية يسيطرون عليه سيطرة تامة استقبالاً عدائيًّا للسادات بقصد ترويعه وبث الذعر في نفسه ليعود إلى حظيرتهم مستسلمًا، ويترك لهم زمام الحكم من جديد، وبذا يستعيدون سيطرتهم التي بدءوا يفقدونها، ولكن الأمر ما لبث أن انقلب وبالا عليهم، فقد روعهم السادات بدلاً من أن يروعوه. إذ أعلن في خطابه أمام الجماهير أنه ينوي القضاء على مراكز القوى، وفي اليوم التالي مباشرة نشرت جميع الصحف في مصر خبراً قصيراً كان يتكون من سطر واحد فقط ذكرت فيه أن الرئيس قرر إعفاء علي صبري نائب رئيس الجمهورية من جميع المناصبه، وهكذا ألقى السادات القفاز في وجه الجماعة، واشتعلت منذ تلك الساعة نيران الصراع المصيري على السلطة.

كيف تمت إقالة شعراوي جمعة؟

في صباح الخميس 13 مايو 1971 توجه شعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية إلى مكتبه في وزارة الداخلية في لاظوغلي كعادته كل يوم، ودخل إليه مدير مكتبه المقدم فتحي بهنسي ليوقع منه بعض الرسائل العاجلة، وليضع أمامه مثل كل صباح كشف مقابلاته خلال ذلك اليوم، وكانت المقابلة الأولى مع حامد محمود محافظ الجيزة وقتئذ الذي كان يعمل مساعداً لشعراوي في التنظيم الطليعي كمسئول عن الطلبة في جامعة القاهرة، وكان مكلفًا من الناحية التنظيمية بالإشراف على التنظيم الطلابي داخل الجامعة، وعلى العمل على اكتساب شعبية داخل المحافظة يمكنه عن طريقها القضاء على نفوذ فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة.

وكان فريد عبد الكريم كما ذكر شعراوي في التحقيق كثير النقد والمعارضة في اللجنة المركزية، وكان يحاول استعراض عضلاته، كما كانت طريقته في الكلام تثير استياء المسئولين الذين شكوا في حقيقة اتجاهاته، مما أدى إلى وضع تليفونه تحت المراقبة وتسجيل أحاديثه التليفونية، واستمر شعراوي في مكتبه يبتُّ في الأمور العادية والمسائل الروتينية الخاصة بالوزارة إلى حوالي الساعة الثانية والنصف ظهراً، وقبيل انصرافه اتصل به سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية تليفونيًّا، وأبلغه أن الرئيس طلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وأنه علم أن الرئيس استدعى ممدوح سالم محافظ الإسكندرية ليلتقيه في منزله، ولم يثر هذا الموضوع شكًّا في نفس شعراوي في بادئ الأمر، ولكن غياب سامي شرف في منزل الرئيس، وبقاء ممدوح سالم عنده حتى ذلك الوقت جعل الشك يتسرب إلى نفسه، فتوجه من الداخلية إلى مكتب الفريق أول محمد فوزي في الطابق العلوي في مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة، وانتظر الوزيران في تلهف حضور سامي شرف إليهما كي يكشف لهما عن سر طلب الرئيس حضوره إلى منزله وسر استدعاء ممدوح سالم من الإسكندرية، وقبيل الخامسة مساء انقلب شك

شعراوي يقينا في سبب حضور ممدوح سالم، فقد أكدت لهم الأنباء الواردة من منزل الرئيس من أحد أعوانهم هناك أن ممدوح مازال موجوداً عند الرئيس، وأن سكرتارية الرئيس اتصلت برئيس الوزراء الدكتور محمود فوزي للحضور، وأن البحث جار عن صورة من القسم الذي يحلفه الوزراء أمام رئيس الجمهورية، وكذا عن أحد المصورين، وعندئذ سارع شعراوي بالاتصال باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وطلب منه إعدام كل ما يحتفظ به في مكتبه من أشرطة التسجيل، وكذا الأوراق التي بها تفريغ المحادثات التليفونية المسجلة والخاصة بالأشخاص الموضوعة تليفوناتهم تحت المراقبة.

وقد قرر شعراوي في التحقيق أنه أمر حسن طلعت بهذا التصرف حفاظًا على أعراض بعض النساء المتزوجات، فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل على وجود علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التي كان يجري تسجيل محادثاتهم التليفونية، بالإضافة إلى بعض الألفاظ البذيئة المخلة بالحياء التي كانت ببعض التسجيلات، وتناول الفريق فوزي وشعراوي جمعة طعام الغداء بمكتب الفريق فوزي، وبعد قليل حضر إليهما سعد زايد وزير الإسكان، وبناء على التعليمات الصادرة من شعراوي اتصل به مدير مكتبه المقدم فتحي بهنسي تليفونيًّا، وهو في مكتب الفريق فوزي، وأنبأه بوصول ممدوح سالم إلى وزارة الداخلية، وأنه دخل على الفور إلى غرفة الوزير حيث جلس على مكتبه وبدأ يمارس عمله كوزير للداخلية، وبعد أن انتهت المكالمة طلب شعراوي الرقم المباشر لوزير الداخلية، ولما رد عليه ممدوح سالم قام بتهنئته بالمنصب الجديد، وتمنى له التوفيق، وأجابه ممدوح بأنه لم يكن يود أن يكون هو الذي يخلفه في منصبه نظراً للصلة الوثيقة التي تربطهما، ووعده بزيارته في منزله فشكره شعراوي على مشاعره.

وكان الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة قد حضر خلال هذه الفترة بناء على استدعاء الفريق فوزي له، وقد ذكر صادق أنه بمجرد دخوله ذكر له محمد فوزي في غضب: أن الرئيس قد أقال شعراوي جمعه، وعين لواء من الشرطة

يدعي "ممدوح سالم" ليتولى منصب وزير الداخلية، وأن هذا التصرف قد صدر من السادات ضد الذين وضعوه بأنفسهم على الكرسي ليحكم مصر رغم كل ماضيه، ورغم كل ما سجل عليه هو وأسرته في الملفات، ورد عليه صادق بأن ممدوح سالم ضابط شرطة ممتاز، وهو من أوثق الناس صلة بسامي شرف، وكذا بشعراوي جمعة؛ إذ إنه عضو في التنظيم الطليعي، وخلال هذه الفترة أيضًا اتصل الفريق فوزي بمدير المخابرات العامة أحمد كامل وأنبأه بتعيين ممدوح سالم وزيراً للداخلية واستفسر منه عن أي أخبار جديدة يعلمها عن الموقف، واتضح أن أحمد كامل كان وقتئذ بعيداً عن الصورة.

وفي هذه الأثناء وصل سامي شرف، ومن شدة انفعاله انهار باكيًا بمجرد دخوله إلى مكتب الفريق فوزي، نتيجة لموقف رئيس الجمهورية الذي اعتبره غدرا بهم، وقال سامي للحاضرين إن الرئيس طلب منه إبلاغ شعراوي جمعة أنه قبل استقالته، ولما سأله عن السبب أخبره أنه قد أهمل في تبليغه عن محادثة تليفونية تم تسجيلها بواسطة جهاز المراقبة التابع للمباحث العامة؛ دارت بين فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة والصحفي المعروف محمود السعدني وهو حديث يدل على وقائع في منتهى الخطورة لأن بعضها يتعلق بالرئيس شخصيًّا.

وتوتر الجو في مكتب الفريق محمد فوزي، وأخذ سعد زايد يتمشى جيئة وذهابًا في المكتب، وقد بلغ به الانفعال حدًّا جعله يكرر عدة مرات طبقًا لأقوال الفريق فوزي في التحقيق "مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بيها".

وكان وجود الجماعة في مقر القيادة العامة على هذه الصورة أمراً يثير الشبهات ضدهم بلا جدال، ولذا وجه إليهم الفريق صادق نصيحته بالعودة إلى منازلهم كي تهدأ أعصابهم، وكان يستهدف في الواقع إخراجهم من مبنى وزارة الحربية، كما نصح الفريق صادق شعراوي بالسفر إلى الإسكندرية للابتعاد عن هذا الجو وإراحة أعصابه

المتعبة، وتعمد الفريق صادق أن يصحبهم إلى فناء الوزارة الخارجي حتى استقلوا سياراتهم وتركوا المبنى في سلام.

وأصر سامي شرف على أن يصحب شعراوي إلى منزله الكائن بشارع منيسى بمصر الجديدة، وعند وصولهم إلى المنزل جلس سامي بالصالون يمارس أسلوبه المعهود الذي يتبعه كلما واجه أي موقف صعب، وهو الانخراط بحرقة في البكاء، وقال لشعراوي: "إنه لا يمكن البقاء في الحكم من بعده" وأسرع إلى التليفون حيث اتصل بالرئيس في منزله بالجيزة، ولما رد عليه أخبره أنه بلغ رسالته إلى شعراوي، وأنه تحت أمره، وازداد انفعال سامي واشتد بكاؤه وأخذ يردد للرئيس دون وعي "أنا مش قادر.. أنا مش قادر.. أنا تحت أمرك يا ريس".

وفي الثامنة والنصف مساء أعلنت إذاعة القاهرة في مقدمة نشرة الأخبار نبأ استقالة شعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأن الرئيس قبل استقالته. وعلى أثر إذاعة الاستقالة بدأ يتوافد على منزل شعراوي جمعة كثير من زملائه الوزراء، ومن أصدقائه ومعارفه، وكان في مقدمة الذين حضروا إليه الفريق محمد فوزي، وسعد زايد وزير الإسكان، وحلمي السعيد وزير الكهرباء، ومحمد فايق وزير الإعلام الذين سرعان ما استقر رأيهم وتم اتفاقهم مع سامي شرف على تقديم استقالاتهم جميعًا تضامنًا مع زميلهم وصديقهم شعراوي.

وتوجه محمد فايق إلى مكتبه بمبنى الإذاعة والتليفزيون ليشرف بنفسه على إعلان أنباء الاستقالات في نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساءً من إذاعة القاهرة، واستدعى سامي شرف وهو في منزل شعراوي مدير مكتبه أشرف مروان زوج كريمة عبد الناصر، وسلمه استقالات الوزراء الخمسة، وطلب منه التوجه إلى منزل الرئيس بالجيزة لتسليمه الاستقالات على أن يتم ذلك قبل الحادية عشرة بدقائق قليلة حتى لا يتمكن الرئيس من اتخاذ أية إجراءات مضادة لمنع محطة الإذاعة من إعلان نبأ الاستقالات في نشرة أخبار الحادية عشرة مساءً.

وخلال جو الاضطراب الذي كان سائداً في بيت شعراوي الذي أصبح مركزاً لنشاط هائل، اتصل به عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي تليفونيًّا، واستفسر من شعراوي عن الموضوع، فشرح له حقيقة ما حدث، وأنبأه بأمر الاستقالات الخمس التي قدمها الوزراء، والتي سوف تعلن بعد قليل من إذاعة القاهرة، ورد عليه عبد المحسن بأنه سوف يتقدم هو والدكتور لبيب شقير وضياء داود باستقالاتهم كذلك، وعقب انتهاء المحادثة التليفونية اتصل شعراوي بزميله محمد فائق في مكتبه بوزارة الإعلام، حيث أنبأه بالاستقالات الثلاث التي سوف يقدمها عبدالمحسن وشقير وضياء داود، واتصل سامي شرف تليفونيًّا من منزل شعراوي بسكرتيره محمد سعيد، وكلفه بالاتصال بالوزير علي زين العابدين، وأحمد كامل مدير المخابرات العامة، وخالد فوزي، وبعض الوزراء الآخرين لتقديم استقالاتهم، واستجاب علي زين العابدين بالفعل وقدم استقالته.

وعندما أذيعت نشرة الأخبار في الساعة الحادية عشر مساءً من محطة القاهرة استمع الشعب المصري في دهشة شديدة إلى أنباء الاستقالات الجماعية التي أعلنتها الإذاعة في صدر نشرتها الإخبارية. فقد أذيع نبأ استقالة الوزراء الخمسة سامي شرف والفريق محمد فوزي وسعد زايد وحلمي السعيد ومحمد فايق، وبعد قليل أذيع نبأ استقالة عبدالمحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود، ولم يكن هؤلاء الثلاثة قد قدموا استقالاتهم بعد، ولكن محمد فايق أمر بإذاعة النبأ معتمداً على حديث شعراوي جمعة التليفوني له. وعقب إذاعة أنباء الاستقالات طلب عبد الهادي ناصف ومحمد صبري مبدي من أعضاء اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي إذاعة نبأ استقالتيهما، وقد أذيع النبأ فعلاً من إذاعة صوت العرب.

كان الغرض من تقديم الاستقالات الجماعية وإذاعتها على الجماهير قبل أن تقدم إلى رئيس الجمهورية ـ كما ذكر السادات ـ هو أن يحدث انهيار دستوري في البلاد، وأن

تخرج المظاهرات الضخمة في صباح اليوم التالي، والتي سوف يحركها الاتحاد الاشتراكي، كي ترهب رئيس الجمهورية، وترغمه على التنحي عن منصبه، أو إعادة الوزراء المستقيلين، وبذا تنتهي معركة الصراع على السلطة، ويحسم الوضع لصالح المجموعة التي أعلنت انشقاقها على رئيس الجمهورية.

ولكن السادات تصرف إزاء الموقف الخطير الذي يواجهه تصرفًا سريعًا، ففي أقل من نصف ساعة استدعى محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الشعب، وكان قد تعين في هذا المنصب منذ أيام قليلة، وطلب منه التوجه فوراً إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون، وممارسة عمله هناك بصفته وزيراً للإعلام، وكانت فصيلة من الحرس الجمهوري بقيادة أحد الضباط قد أرسلها اللواء الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون المطل على النيل حيث ضربت نطاقًا من حوله، وتمركز أفرادها وراء أكياس الرمل الموضوعة حول المبنى الذي أصبح له الأهمية الأولى وقتئذ بالنسبة للصراع الدائر، بعد أن اتضح أن المنشقين على الرئيس قد استخدموا محطات الإذاعة لإعلان استقالاتهم كوسيلة لإثارة الجماهير.

وعندما وصل الزيات إلى مكتب وزير الإعلام في مبنى الإذاعة والتليفزيون كان محمد فايق قد أوشك على الانتهاء من تجميع أوراقه الخاصة، وبدأ الزيات في ممارسة عمله في الحال، كان الظرف دقيقًا وكل كلمة تبث من الإذاعة سوف يكون لها معناها وأبعادها، وصدرت أوامر الزيات إلى المشرفين على محطات الإذاعة أن تستمر البرامج عادية وألا يطرأ عليها أي تعديل، وألا تذاع أنباء الاستقالات التي سبق إعلانها إلا بعد صدور أوامر بذلك، وكان ذلك بناء على تعليمات السادات.

وعلى الرغم من اتصال الزيات شخصيًّا بمحمد عروق مدير إذاعة صوت العرب، وإصداره له التعليمات الواجب تنفيذها، فإن محمد عروق الذي كان عضواً بارزًا في التنظيم الطليعي لم يكترث بتعليمات الزيات، فقام بتعديل برنامج صوت العرب بإذاعة

الأغاني والأناشيد الحماسية، وفي نشرة أنباء الساعة الواحدة صباحًا أذاع نبأ استقالات الوزراء الخمسة، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الثلاثة، وكذا عضوي اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عبد الهادي ناصف ومحمد صبري مبدي، وعلى أثر ذلك صدرت أوامر السادات بإذاعة نبأ قبوله لهذه الاستقالات جميعًا وصدر أمر الزيات بإيقاف محمد عروق عن العمل.

ورغم كل ما جرى من أحداث في تلك الليلة، فإن الصراع لم يكن في الإمكان حسمه إلا بعد معرفة موقف الجيش، وكان السؤال الخطير الذي يطرح نفسه: هل سيحاول الفريق أول محمد فوزي استخدام القوات المسلحة في هذا الصراع الرهيب بين جماعته وبين رئيس الجمهورية؟

لقد أثبتت مجريات الأحداث في ذلك اليوم أن الفريق محمد فوزي لم يحاول بالفعل الزج بالقوات المسلحة في الصراع الذي كان دائرًا على أشدة من أجل السلطة، فلم يثبت أنه اتصل بأحد من القادة من أجل تحريك أية قوات عسكرية من ثكناتها، وكان سعد زايد يتمشى في مكتب فوزي حائرًا من أجل البحث عن مجرد كتيبة دبابات ليستخدمها، كما أن محمد فوزي ترك القيادة العامة وعاد إلى منزله.

وقد يكون ذلك التصرف بدافع من وطنية محمد فوزي وجماعته خشية حدوث حرب أهلية بين وحدات الجيش، لن يستفيد منها إلا العدو الإسرائيلي الرابض على ضفة القناة الشرقية، وقد يكون السبب هو إدراك فوزي وجماعته حقيقة مشاعر الرأي العام في الجيش نحوهم، مما كان من المستحيل معه تجاوب أية قوات عسكرية معهم أو انقيادها لأوامرهم، فلقد أخطرهم بذلك صراحة أحمد كامل مدير المخابرات العامة مساء يوم 2 مايو 1971 عقب اجتماع لجنة العمل، عندما تطرق الحديث عن إمكان استخدام القوات المسلحة لتنحية الرئيس إذا ما أقدم على حل الاتحاد الاشتراكي، فقد قال أحمد كامل لشعراوي جمعة وسامي شرف بالحرف: "إن ما ذكره عبد المحسن أبو النور في الاجتماع

يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية، وأنا من تتبعي الرأي العام في الجيش فإنه يكرهكم كراهة التحريم، كما أن الفريق فوزي مكروه جداً في الجيش، والرأي السائد أن البلد يحكمها خمسة هم شعراوي جمعة وسامي شرف ومحمد فوزي وعبد المحسن أبو النور ومحمد فايق، وأن الغرض من إنشاء قوات الأمن المركزي هو استخدامها ضد أي حركة في الجيش" ، وقد كان للموقف الوطني الحكيم الذي وقفه الفريق محمد صادق الفضل في استقرار الأوضاع داخل تشكيلات الجيش ووحداته، وعدم إتاحة الفرصة لأحد لإحداث أية فتنة أو بلبلة أو استغلال الفرصة للقيام بأية تحركات مضادة.

وقد ذكر الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ذلك اليوم أنه على أثر استماعه لأنباء الاستقالات عاد إلى مكتبة بالدور الأول بوزارة الحربية بكوبري القبة، وأجرى اتصالاً تليفونيًّا لأول مرة برئيس الجمهورية حيث أبلغه أن القوات المسلحة خارج هذا الصراع وأن ولاءها للسلطة الشرعية ولمصر، فطلب منه الرئيس الحضور فوراً إلى منزله لحلف اليمين كوزير للحربية، ولكنه اعتذر نظراً لضرورة وجوده في المكتب للإشراف على بعض إجراءات التأمين، وعلى أثر ذلك اتصل صادق بقادة الأسلحة، وقادة الأفرع، والإدارات، وقادة الجيوش، والمناطق العسكرية، وطلب منهم البقاء في أماكنهم، وعدم إطاعة أية أوامر إلا إذا كانت صادره منه شخصيًّا، وكذا منع أية تحركات للوحدات بتاتًا، وطلب صادق من العميد إبراهيم الرفاعي قائد المجموعة 39 قتال أن يقوم بواسطة وحدات مجموعته بتأمين مبنى وزارة الحربية بكوبري القبة، ومبنى القيادة العامة بمدينة نصر.

واتصل الرئيس السادات بالفريق صادق متسائلاً عن سبب عدم حضوره إليه فأخبره أنه مازال في حاجة إلى بعض الوقت، فطلب منه الموافقة على تحريك جماعات من دبابات الحرس الجمهوري من معسكرها بمنشية البكري لتأمين الحراسة حول منزله بالجيزة، فاعتذر صادق عن عدم تلبية طلب الرئيس وأخبره أنه قد سبق أن أصدر تعليماته إلى جميع القادة بمن فيهم قادة وحدات الحرس الجمهوري بعدم إجراء أية تحركات، وأكد له

أن الأمر مستتب تمامًا وإنه يضمن سلامته ولا حاجة لزيادة الحراسة المعتادة المخصصة لمنزلة، ولم يتيسر للفريق صادق الحضور إلى منزل الرئيس إلا حوالي منتصف الليل بعد أن تأكد تمامًا من استقرار الأوضاع، وعندما وصل صادق إلى المنزل وجد هناك الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء، والدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ، واستقبل السادات الفريق صادق بالأحضان والقبلات مشيداً بجهوده وولائه للوطن موضحًا أن تدخله جاء في الوقت المناسب لإنقاذ مصر وإنقاذه شخصيًّا من كارثة محققة، وحلف صادق اليمين أمام الرئيس، وعندما ودع الحاضرين وتهيأ لركوب سيارته لحق به السادات مسرعًا ليخبره بأنه قد أمر بترقيته إلى رتبة فريق أول.

وقبل الواحدة صباحًا أيقظ السادات باتصال تليفوني اللواء أحمد إسماعيل رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السابق، والذي كان محالاً إلى التقاعد، من النوم ليأمره بالتوجه إلى مبنى جهاز المخابرات العامة ليتولى رئاستها، ووصل أحمد إسماعيل إلى المبنى، وجلس على مكتب رئيس الجهاز، وفي الساعة الواحدة والنصف صباحًا أتصل أحمد إسماعيل رئيس المخابرات الجديد برئيسها السابق أحمد كامل في منزله ليخبره بأنه قد تسلم العمل بدلاً منه، وكان ذهاب أحمد إسماعيل إلى المخابرات العامة نقطة تحول خطيرة في القضية التي قدم من أجلها أعضاء جماعة علي صبري إلى محكمة الشعب، فقد أحضر له عادل العربي وهو رئيس القسم المشرف على تسجيل المحادثات التليفونية بالمخابرات عندما علم بحضوره عدداً من شرائط التسجيل لمحادثات على أبلغ جانب من الخطورة شملت في الواقع تسجيلاً كاملاً لجميع المحادثات التليفونية التي دارت بين أفراد جماعة علي صبري في مرحلة الأزمة الحادة الأخيرة التي نجمت عن إقالة علي صبري من جميع مناصبه.

كانت هذه التسجيلات في الواقع هي دليل الإدانة الأساسي الذي اعتمدت عليه المحكمة في إصدار أحكامها بالسجن على أفراد الجماعة، وكان سر هذه التسجيلات

التي أثارت جواً من الدهشة والتساؤل أن سامي شرف كان قد أصدر أمراً سريًّا إلى أحمد كامل بأن يضع تحت الرقابة تليفونات علي صبري وضياء داود ولبيب شقير وأمين هويدي، ونظراً لأن هؤلاء الأربعة كانوا محور كثير من الأحاديث التليفونية مع باقي أفراد المجموعة بمن فيهم سامي شرف نفسه، فقد تم تسجيل كل أحاديث المجموعة بالطبع، ودفع سامي شرف ثمنًا غاليًا لهوايته العجيبة في إجراء التسجيلات بمناسبة وبغير مناسبة، ووجد باقي أعضاء المجموعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذي ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك، وقبل انبلاج الفجر تحركت مفارز من الحرس الجمهوري في عربات جيب مسلحة بالرشاشات، حيث أحاطت بمنازل أفراد الجماعة وأبلغوهم أن إقامتهم محددة في منازلهم، وفي مساء الأحد 16 مايو أصدر السادات أوامره بالقبض عليهم جميعًا، وإيداعهم في السجن رهن المحاكمة، وكانت خاتمة أحداث تلك الليلة التي لم تشهد لها مصر مثيلاً منذ سنوات طويلة هو تكليف الدكتور محمود فوزي بإعادة تشكيل وزارة جديدة، وقد ذكر السادات في كتابه "البحث عن الذات" تعليقًا على تلك الأحداث ما يلي: "في نفس الليلة أجريت تعديلاً وزاريًّا، وأعيد تشكيل الوزارة، ولم يحدث أي انهيار دستوري مما كانوا يحلمون به، بل على العكس خرج الناس إلى الشوارع وهم يهللون فرحين بما تم، لا يعرفون ماذا يفعلون فقد كانت الفرحة أكبر من أن تحتويها صدورهم. . وهكذا تخلصت مصر من كابوس مركز القوة الأساسي الذي شل حركتها سنوات طويلة، وأمرت بحرق جميع شرائط التسجيل الموجودة في وزارة الداخلية، وكان هذا رمزاً لإعادة الحرية إلى الناس، وأمرت على الفور بإغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال".

الانقلاب العسكري الذي لم يتم!

نظراً للأهمية البالغة للموضوع الذي سوف نتناوله بالدراسة؛ فإننا نود أن نؤكد للقراء بادئ ذي بدء عدة حقائق أساسية:

أولاً: أن هذه الدراسة لا نستهدف منها إلا التسجيل الصحيح للتاريخ؛ لأن تاريخ مصر ملك لها وليس ملكًا لأحد مهما بلغ شأنه أو علا مركزه.

ثانيًا: إننا في هذا البحث لا نحابي أو ننحاز لأي طرف من أطراف الصراع خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر، فإن موقفنا هو مجرد تأريخ الأحداث وتحليلها بروح من التجرد والحياد الدقيقين.

ثالثا: أن الدراسة التي نجريها لهذا الموضوع هي دراسة وثائقية، نعتمد فيها على الوثائق والمستندات، وليس على الاجتهاد أو الاستنتاج.

لقد كان الصراع في 15 مايو مجرد صراع على السلطة، ولم تكن القضايا التي فجرت هذا الصراع قضايا حقيقية تستدعى كل هذا الصدام الذي وقع، بل كانت بمثابة الذرائع التي تعلل بها كل فريق لتتم له تصفية الفريق الآخر، ولقد استطاع الرئيس الراحل السادات بفضل استخدامه لسلاحي الشرعية الدستورية والمبادأة، أن يكسب المعركة، وأن يلقي بأعدائه في غيابة السجن، ولو كان قد خسر المعركة أمامهم لكان قد لاقى بلا شك نفس المصير، إن الصراع على السلطة أمر عرفته البشرية منذ أقدم الحقب والعصور، وقل أن يخلو تاريخ دولة من الدول من أنواع مختلفة وأشكال متباينة منه عبر مراحل تاريخها الطويل، ولكن الأمر الذي يؤسف له حقًا أن يتبادل طرفًا الصراع في مصر في 15 مايو 1971 هذه الاتهامات الخطيرة التي تشين السمعة والشرف، وأن تصل الخصومة بينهما إلى حد أن يتهم كل منهما الطرف الآخر بالعمالة والخيانة لدولة أجنبية.

إن السادات سواء في خطبه بعد 15 مايو 1971 أو في كتابه (البحث عن الذات) الصادر عام 1977 وصف أفراد جماعة علي صبري المناوتين له بأنهم كانوا خونة وعملاء للاتحاد السوفيتي، كما أن بعض أفراد هذه الجماعة عللوا في مناسبات مختلفة أن سر مواجهتهم للسادات أنه قد انحرف عن الخط الناصري وعن الاشتراكية وأنه "باع البلد للأمريكان"، والحقيقة أن الأمر بالنسبة للطرفين وقتئذ لم تكن فيه شبهة خيانة أو

عمالة، وأن العملية لم تكن إلا اختلافًا في وجهات النظر بشأن الوسيلة التي يمكن بها حل مشكلة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو 1967.

فقد كان أفراد جماعة علي صبري يعتقدون أنه لا فائدة ترجى من الحل السلمي، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل، وأنه لا يمكن الثقة في أمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل، ومن أجل ذلك كانوا يرون ضرورة استمرار السياسة التي رسمها عبدالناصر، وهي الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتي الذي هو المورد الوحيد لمصر في السلاح حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة واسترداد الكرامة الضائعة والأرض السليبة. ولكن السادات كانت له سياسة أخرى فقد كان يرى أن من الخطأ الاستمرار في معاداة أمريكا، والاكتفاء بالسير في الفلك السوفيتي، فلقد أثبت الاتحاد السوفيتي عجزه عن حل القضية سلميًّا، أو فرض تدخله لحلها عسكريًّا، ولقد وضح بجلاء أن سياسته في تسليح مصر منذ هزيمة يونيو 1967 قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط، مما يعني عدم إمكان مصر القيام بهجوم ضد إسرائيل في المستقبل، وقد كان السادات مقتنعًا بأن الاتحاد السوفيتي يماطل في إرسال الأسلحة والمعدات رغم الاتفاقيات المعقودة، ويتذرع بمختلف الحجج والمبررات لتعطيلها، ومن أجل تنفيذ سياسته الجديدة نحو أمريكا التي كان اعتقاده أنها تملك 99٪ من أوراق اللعب، أعلن السادات مبادرته للسلام في 4 فبراير 1971، وبذل جهوده كافة لتحقيق اتصالات وثيقة بالدوائر المسئولة في واشنطن عبر القنوات الدبلوماسية الظاهرة، ومن خلال قنوات الاتصال السرية، لكن آماله ما لبثت في أوائل عام 1973 أن انهارت من ناحية إمكان الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق أمريكا، فعاد تفكيره مرة أخرى صوب الحل العسكري، باعتباره الأمل الوحيد لتحريك الموقف وتحرير الأرض، وعاد يحسن علاقاته من جديد مع الاتحاد السوفيتي بعد الجفوة التي حدثت بينهما نتيجة لقراره في يوليو 1972 بإخراج الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر، وقد أدت جهوده المثمرة إلى عقد صفقات ضخمة للسلاح، وبادر الاتحاد السوفيتي بإرسالها إلى مصر خلال عام 1973، مما أمكن معه قيام حرب أكتوبر المجيدة.

من هذا التحليل الموجز يمكن الحكم بسهولة أن كلا الطرفين كان لديه من الأسباب المنطقية ما يبرر له المضي في السياسة التي اعتنقها، والتي كان يرى أن فيها الحل الأمثل للمشكلة، وليس من الجائز عقلاً ولا منطقًا اتهام أي مصري كان يؤمن بأي واحدة من هاتين السياستين بأنه خائن أو عميل.

إن انهيار الاتحاد العربي الذي أقيم مع ليبيا وسوريا، والذي كان السبب المباشر لانفجار الموقف بين السادات الذي كان مؤيداً للاتحاد وبين خصومه الذين كانوا يعارضونه، لهو دليل واضح على أن القضايا التي أثارها السادات ضد الجماعة المناوئة له لم تكن قضايا عادلة. فلقد أثبتت الوقائع أنهم كانوا على حق فيها، ولم تكن إثارتها بهذه الطريقة من جانب السادات إلا مجرد ذرائع لتصفيتهم والتخلص منهم تمهيداً للانفراد بالسلطة.

وكانت القضية الكبرى التي أثارت الأزمة وفجرت الصراع هي قضية الاتحاد العربي الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا. فعلى أثر توقيع اتفاقية بنغازي في 17 إبريل 1971 أعلن علي صبري للسادات أثناء وجودهما في بنغازي معارضته لهذا الاتفاق، فطلب منه تأجيل معارضته لحين العودة إلى مصر.

وعلى أثر وصول السادات إلى القاهرة تقرر عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم الأربعاء 21 إبريل. وقد أثبت علي صبري قبل الاجتماع براعته في التدبير، ففي حين ظل السادات عقب عودته جامداً لا يتحرك استطاع علي صبري إقناع ثلاثة من زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية بوجهة نظره، وتم للثلاثة عقد اجتماع مشترك في 20 إبريل وهم عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بمكتب عبدالمحسن بالاتحاد الاشتراكي، واتفقوا على معارضة المشروع وتأييد علي صبري في موقفه، وبهذا التدبير دخل علي صبري اجتماع اللجنة التنفيذية العليا وهو واثق من أن الأغلبية ستكون في صفه، وفي يوم 21 إبريل جرى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية وحضره سبعة أعضاء من اللجنة وتغيب عن حضور

obeikandl.com

الاجتماع الدكتور رمزي استينو العضو الثامن باللجنة لوجوده في زيارة في بلغاريا، وحضره شعراوي جمعة بصفته أمينًا للتنظيم. وخلال الاجتماع شن علي صبري هجومًا عنيفًا على السادات من حيث الأسلوب الذي يتبعه في عدم استشارة أحد، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر في هذا الاتحاد وإزاء انفعال علي صبري رأى السادات الاحتكام إلى الأعضاء، وكانت نتيجة التصويت 4 ضد 3 لصالح علي صبري؛ إذ انضم إليه عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بينما لم يؤيد السادات سوى حسين الشافعي والدكتور محمود فوزي، وعندما طلب السادات من شعراوي إبداء رأيه أجابه بأن ليس له حق التصويت لأنه ليس عضواً في اللجنة، وعندما أصر على الاستماع إلى رأيه رد شعراوي بأنه يؤيد رأي علي صبري، وعندما أدرك السادات أنه قد خسر الجولة قرر إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية وتحديد يوم 25 إبريل 1971 موعداً لانعقادها.

وخلال الأيام الثلاثة التي كانت تفصل بين اجتماع اللجنتين العليا والمركزية حدثت أمور على أبلغ جانب من الخطورة. فمن ناحية السادات كان عزمه قد استقر على ضرورة تنحية علي صبري، وكما ذكر السادات في كتابه (البحث عن الذات) استدعى السفير السوفيتي فينو جرادوف لمقابلته وقال له: "أنا حريص على العلاقات معكم ولكنني أرجو أن تبلغ القيادة السوفيتية أنني قررت تصفية علي صبري من القيادة السياسية، وقد أخبرتك بهذا الأمر رغم أنه من صميم شئوننا الداخلية، ولكني خشيت أن تتحدث صحف الغرب عن تصفية رجل موسكو الأول في مصر وأرجو أن تعلموا أنكم تتعاملون مع الحكومة لا مع أفراد".

أما من ناحية علي صبري فقد رسم مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين شاركوه في المعارضة خطة منظمة لحمل اللجنة المركزية على عدم التصويت على القرار والموافقة على الاقتراح الذي سيقدم لتأجيل الاجتماع للدراسة وتكوين لجنة فرعية لإعداد اقتراحاتها بالتعديلات المطلوبة.

وخلال هذه الأيام الثلاثة نشطت اتصالات هؤلاء الأعضاء من اللجنة العليا لإقناع

أكبر عدد ممكن من أعضاء اللجنة المركزية بتنفيذ الخطة المرسومة، وصدرت تعليمات شعراوي جمعة إلى أمانة التنظيم الطليعي للاتصال بأعضاء التنظيم في اللجنة المركزية من أجل تأييد التأجيل، وحرصًا على أن تسير الأمور في هدوء في اللجنة المركزية وتجنبًا من حدوث "فرقعة" كما ذكر في التحقيق تم الاتفاق على أن يلتزم علي صبري الصمت ولا يتدخل بتاتًا في المناقشات حتى يبدو أن التأجيل نابع من داخل اللجنة المركزية نفسها، ولكن الأمور لم تمض كما كان مقدراً لها، فقبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة أبلغ عبد المحسن أبو النور علي صبري بأن السادات قد قرر إقالته وقال بالحرف وَفْقًا لما ورد في التحقيق "خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره" وكان نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري قد تسرب بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية إلى سامي شرف وشعراوي جمعة وأخطر سامي شرف بذلك عبد المحسن أبو النور الذي لم يتردد في نقل النبأ إلى علي صبري بالصورة التي ذكرناها، مما أثار ثائرة علي صبري وغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة بالهجوم وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات.

وعندما اجتمعت اللجنة المركزية يوم 25 إبريل مضى علي صبري بعد أن أعطيت له الكلمة يشرح لأعضاء اللجنة أسرار اجتماعات بنغازي، ولما قاطعه السادات قائلاً: إن هذا الكلام جرى بين رؤساء دول ولا يجوز الكشف عنه طالبته أغلبية الأعضاء بالاستمرار في الكلام، وبعد فترة من الوقت اعترض أحمد درويش عضو اللجنة المركزية على أساس خروج علي صبري عن الموضوع وقدم اقتراحًا بمنعه عن الكلام، ووافق السادات على رأي العضو وعرض اقتراحه للتصويت، وكانت مفاجأة مذهلة للسادات إذ لم يؤيد الاقتراح بإيقاف علي صبري عن الكلام سوى أربعة فقط هم: سيد مرعي وحسنين هيكل ومحمد الدكروري وأحمد درويش بينما وقف في صف استمراره في حديثه حوالي 146 عضواً.

وواصل علي صبري كلامه الذي كان يستمع إليه الأعضاء في شغف شديد، ورفعت

الجلسة للاستراحة لمدة نصف الساعة، وتوجه السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى مكتب عبد المحسن أبو النور وذهب معهم محمود رياض وسامي شرف وشعراوي جمعة وحسنين هيكل، وحاول شعراوي إصلاح الأمر بين السادات وعلي صبري، ولكن السادات كانت نيته مبّيتة من قبل على إقالته بدليل حديثه مع السفير السوفيتي، ولذا رفض محاولات شعراوي وقال له: "أنا بيني الآن وبين علي صبري موقف" واستؤنف الاجتماع في جو شديد التوتر، ولكنه انتهى وَفْقًا للخطة المرسومة، وهي الموافقة على تأجيل الاجتماع، وتشكيل لجنة فرعية لبحث التعديلات المقترحة على الاتفاق، وفي أعقاب الاجتماع تشكلت اللجنة برئاسة عبد المحسن أبو النور، وبعضوية بعض رجال القانون، وبعد أن استقر الرأي على التعديلات سافر سامي شرف والدكتور حافظ غانم إلى ليبيا وسوريا وعادا إلى مصر بعد موافقة الدولتين على التعديلات.

وتدل التعديلات البسيطة التي أدخلت على نصوص الاتفاق الأصلية على أن الزوبعة العاتية التي حدثت في كل من اللجنتين التنفيذية والمركزية لم يكن لها ما يبررها، وهذا يقودنا إلى التأكيد بأن معارضة اتفاقية الاتحاد بكل هذا العنف والعناد لم تكن إلا ذريعة تعلل بها علي صبري والجماعة الثلاثية من أجل إبراز عضلاتهم واستعراض قوتهم أمام السادات لإرهابه ومحاولة ترويعه؛ أي أنها لم تكن إلا حلقة من ضمن حلقات الصراع على السلطة.

ولم يرد في أوراق التحقيق مع علي صبري وأفراد الجماعة الثلاثية ذكر لموضوعات يمكن أن تثير ضدهم الشك في أنهم كانوا يدبرون الأمر لانقلاب عسكري سوى واقعتين أساسيتين:

الواقعة الأولى: "فوزي حيكون جاهز" ترددت في الأحاديث التليفونية المسجلة لأفراد الجماعة قبل اجتماع اللجنة المركزية يوم 25 إبريل وبعدها مباشرة هذه العبارة التي

تتعلق بالفريق فوزي، ففي حديث دار بين شعراوي جمعة وعلي صبري يوم 24 إبريل (اليوم السابق على اجتماع اللجنة) بشأن معارضة الاتفاقية وتأجيل نظرها أمام اللجنة المركزية، قال شعراوي: "إيه رأي سيادتك نتحرك يافندم من بكره" ورد علي صبري: "إحنا حناخذ قرار التأجيل في اللجنة المركزية لغاية فوزي ما يكون جاهز"، واستطرد شعراوي قائلاً: "فوزي حيكون جاهز، أنا مالي إيدي من النقطة دي، أحنا حنتحرك تنظيميًّا على هذا الأساس".

وفي نفس اليوم 24 إبريل قال علي صبري لمحمد فوزي: "أنا أتكلمت مع شعراوي وعبد المحسن أبو النور على التأجيل والتأجيل البسيط حتى يتمَّ موضوع فوزي"، ورد عليه فايق موافقًا: "المهم أن يتم موضوع فوزي قبل الاجتماع الثاني"، وفي حديث دار بين علي صبري وشعراوي جمعة يوم 25 إبريل (بعد اجتماع اللجنة المركزية) قال شعراوي: "السادات لا يجرؤ أن يمسك بشيء يبقى حرق الدنيا، لذلك أنا عاوز سيادتك تنسى الموضوع اللي قاله لك عبد المحسن"، وقال شعراوي معلقًا على مسلك أعضاء اللجنة المركزية الموالي تمامًا لموقف علي صبري: "اللجنة المركزية مشيت تمام، اللجنة في الحقيقة بتاعتنا يعني نقدر نعمل صحيح كما نشاء".

ورغم أن الاتهام اعتبر عبارة فوزي "حيكون جاهز" عنصر اتهام وإدانة بالتآمر، فإن شعراوي جمعة ذكر أنه في حديثه مع علي صبري وهو يعلم أن تليفونه تحت الرقابة إنما كان يستهدف من ذلك معرفة حقيقة نواياه وخططه وأنها كانت وسيلة استخدمها لكي "يسرح به" لاستدراجه إلى الكلام، وعلل شعراوي عبارة أن فوزي "حيكون جاهز" بأن المقصود بها أنه سيكون جاهزًا للمعركة، وكان فوزي في هذا الوقت في جولة مرور بالإسكندرية، وكان هناك موعد ابتدائي للمعركة هو يوم 26 إبريل 1971، وكان شعراوي يرى أن المعركة بمجرد أن تبدأ سوف تغطي على كل خلافات داخلية.

الواقعة الثانية: تشكيل مجس رئاسة يتولى رئاسته الفريق محمد فوزي، في اجتماع

لجنة العمل في التاسعة مساء يوم 2 مايو، بعد إقالة علي صبري، تحدث شعراوي جمعة للحاضرين عن لقائه بالسادات في الصباح، والحديث الذي دار بينهما، والذي نصح فيه شعراوي الرئيس بعدم إقالة علي صبري في تلك الآونة حتى لا يقول الناس إذا أقيل قبل زيارة (روجرز) بأنه عربون لهذه الزيارة، وإذا أقيل بعدها سوف يقولون إن هذا هو دفع الثمن لروجرز، ورغم وعد السادات له بالتفكير في الأمر فقد أبلغ سامي شرف بعد انتهاء المقابلة بإعداد قرار إقالة علي صبري.

وكان أهم الموضوعات التي تحدث فيها شعراوي في لجنة العمل موضوع حل الاتحاد الاشتراكي، وإعادة انتخابه من القاعدة إلى القمة، لإيجاد لجنة تنفيذية جديدة وتمهيداً لتشكيل وزارة جديدة، وقد أيد الحاضرون شعراوي جمعة في رفضه فكرة حل الاتحاد الاشتراكي، وتكلم عبد المحسن في الاجتماع فقال: "إنه من الضروري مواجهة الرئيس لكي يعدل عن قراره، وأن أمامهم بعد ذلك حلين؛ إما أن يقدموا له استقالاتهم، وإما أن يقولوا له قوم معانا". وقد قرر أحمد كامل مدير المخابرات العامة وعضو لجنة العمل في التحقيق أنه بعد انتهاء اللجنة واستمراراً للحديث الذي كان دائراً خلال الاجتماع بشأن حل الاتحاد الاشتراكي، وما ذكره عبد المحسن أبو النور، تحدث مع شعراوي جمعة وسامي شرف قائلاً: "إن ما قاله عبد المحسن يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية، وأنا من تتبعي الرأي العام في الجيش فإنه يكرهكم كراهة التحريم، كما أن الفريق فوزي مكروه جداً في الجيش"، وذكر أحمد كامل أنه قال لهما بعد ذلك: "لازم تلاحظوا أن السادات حصل على شعبية كبيرة جداً، وليس من البساطة القيام بعملية مثل التي يتصورها عبدالمحسن".

وذكر أحمد كامل في التحقيق أنه بمجرد أن ذكر هذا الكلام رد شعراوي قائلاً: "طيب نفكر في الأسلوب، ويمكن أن نخلي الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ويرأسه واحد من العسكريين وليكن محمد فوزي". ورغم أن سامي شرف قد أيد أحمد كامل في أقواله، فإن شعراوي أنكر أن هذا

الحديث قد صدر منه، وصمم على أنه قد صدر من أحمد كامل، وهكذا اتهم كل من شعراوي وأحمد كامل الآخر بأنه هو الذي عرض اقتراح تشكيل مجلس الرئاسة. ولكن شعراوي اعترف أنه على أثر هذا الحديث وأثناء عودته مع سامي شرف في سيارته قال له: "إن تشكيل مجلس رئاسة برئاسة محمد فوزي فكرة جديدة ولكن إحنا متفقين كلنا نبعد القوات المسلحة عن هذا". وعندما سئل شعراوي في التحقيق عن مفهوم الكلام الذي نسبه إلى أحمد كامل اعترف بأنه لا يعني سوى عمل انقلاب عسكري.

ومما يثير الدهشة أن الفريق أول فوزي قرر في التحقيق أن شعراوي جمعة سأله عن إمكانية استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري، ولعل أخطر ما أثير عن الموضوع ما رواه الفريق صادق، فقد ذكر أن فوزي وجماعته كانوا يحاولون استمالته لصفهم، وكلما طعنوا في السادات لم يكن يعلق على كلامهم، وكلما كشفوا أوراقهم وخططوا لاقتلاعه لم يكن يبدي أمامهم أية معارضة، فاستنتجوا أنه راضٍ وموافق على خططهم، وساعدهم على الوصول إلى هذه النتيجة تجنب السادات لصادقٍ وعدم اتصاله به.

وكان الفريق صادق وقتئذ يتولى منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وفي مساء يوم 21 إبريل 1971 حدثت للفريق صادق مفاجأة أذهلته، فقد استدعاء الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة إلى مكتبه في الدور العلوي من الوزارة في كوبري القبة، وكان فاقداً لأعصابه، وأخذ يسب السادات سبًّا مقذعًا متهمًا إياه بكل التهم، وخلص إلى أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا، وسحب ورقة وبدأ يكتب أمراً واضحًا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة، وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية ـ (يلاحظ أن هذا اللقاء تم بعد أن انتهى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا في القناطر الخيرية في الصباح الذي اشتد فيه الخلاف بين السادات وعلي صبري بشأن موضوع الاتحاد) ـ وذكر الفريق صادق أنه وَفْقًا للأمر الصادر في هذه

الورقة، فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالي 22 إبريل 1971 في وضع خطة لتمركز قوة ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة، وكانت هذه القوة تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية، واللواء رقم 25 المدرع المستقل، وهي قوة تضم لوائي مشاة ميكانيكية ولوائي مدرعات (200 دبابة).

وذكر صادق أن الفريق فوزي لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها، كما نص الأمر على عمل نظام سري للاتصال والسيطرة وتحديد أماكن للتجمع، وكان واضحًا من صيغة الأمر أنه ينبغي على الفريق صادق وضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات، كما تقوم إدارة الحرب الإلكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكي بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية بالقاهرة إلى الخارج.

واعترف الفريق صادق بأن الفريق فوزي بهذا الأمر الذي سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته، وكتب هذا الأمر بخط يده، كما دون بخط يده أيضًا أن مصدر هذه الأوامر والتعليمات ثلاثة هم فوزي وشعراوي وسامي شرف. وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابه ومشاعره؛ فقدج كان في الورقة ما يكفي أية محكمة لتحكم بالإعدام على فوزي وزميليه شعراوي وسامي، وكانت المرة الأولى التي يشرك فيها القائد العام أفرادًا مدنيين في إصدار أمر لرئيس الأركان، لقد كان ما كتبه فوزي حسب ما قال صادق هو الإعداد لانقلاب عسكري بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان، وكان المقصود هو الإطاحة برئيس الجمهورية، وقد ذكر محمد صادق أنه لم يقدم الوثيقة التي أعطاها له محمد فوزي بخط يده، وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزي وزملائه، وتقرر تقديمهم للمحاكمة، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة، قد تؤدي إلى إعدام بعضهم، وتشديد العقوبة على البعض الآخر، وكان صادق يكره ـ كما ذكر ـ أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه.

ولقد قام الفريق أول محمد فوزي بالرد على هذه الواقعة التي رواها الفريق صادق، وكان رده الذي استخلصنا منه ما يتعلق بموضوع الورقة التي حررها بخط يده يرتكز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً: أن مثل هذه الورقة تعتبر روتينا يبين واجب القوات المسلحة في تأمين القاهرة وحمايتها في مناسبات مختلفة بصفة دورية، وبخاصة أن القوات المسلحة كانت مقدمة على تنفيذ الخطة (جرانيت): وهي عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق.

ثانيًا: أن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة، وأن دور القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتجهيز للتدخل إذا اقتضى الأمر، ومن هنا جاء التنويه في الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزي ـ شعراوي ـ سامي) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة.

ثالثا: نفى الفريق أول فوزي ما ذكره محمد صادق من أنه حجب الورقة المذكورة عن هيئة المحكمة، فقد ثبت له على حسب قوله أنه قدمها فعلاً للمحققين وهيئة المحكمة، بدليل ما جاء في الإدعاء الثالث المقام عليه، والذي لم تأخذ به المحكمة، وتساءل الفريق فوزي متعجبًا: هل من المعقول أن يدبر انقلابًا عسكريًّا، ويسلم الدليل المكتوب بخط يده إلى الفريق صادق؟ وكيف يدبر مثل هذا الانقلاب ثم يترك قيادته ومنصبه ويقدم استقالته في 3 مايو 1971؟ انتهى رد الفريق فوزي.

ونظرًا لأن الاتهام الذي وجهه الفريق صادق إلى الفريق فوزي يعتمد في جوهره على الورقة التي أعطاها له فوزي والمحررة بخط يده، والتي لم تكن تعني من وجهة نظره سوى الإعداد الكامل لانقلاب عسكري، كما أن تبرير الفريق فوزي كتابته لهذه الورقة يقوم أساسًا على أن الأوامر الواردة بها هي مجرد تعليمات روتينية عادية لتأمين القاهرة وأسلوب متبع منذ بدء الثورة؛ لذلك رأينا أن من الأفضل قبل أن نقدم على إجراء أي

بحث موضوعي لحسم هذه القضية الخطيرة التي فجرها علانية أكبر قائدين في القوات المسلحة في ذلك الوقت من ناحية الرتبة والمنصب، وهما وزير الحربية والقائد العام من جانب ورئيس أركان حرب القوات المسلحة من جانب آخر أن نتبع أسلوب البحث العلمي السليم والمنهاج التاريخي الصحيح، وهو أن نعود أولاً إلى إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزي في النصف الثاني من عام 1971 كي يتم لنا الإطلاع على أهم ما ورد في التحقيقات التي كان يتولاها وقتئذ المدعي العام الاشتراكي، سواء فيما يختص به أو ببعض زملائه المشتركين معه في بعض القضايا التي مثلوا من أجلها أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تقديم الفريق فوزي للمحاكمة أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة التي شكلت خصيصًا لمحاكمته، والتي بدأت جلساتها منذ 25 أكتوبر 1971، ليتسنى لنا دراسة الادعاءات الثلاثة المقامة عليه، ولكي نتتبع أهم ما ورد في مرافعة المدعي العام الاشتراكي أمام المحكمة فيما يتعلق بالوقائع والاتهامات المنسوبة إليه، وأخيراً منطوق الحكم الذي أصدرته المحكمة على الفريق فوزي في 10 ديسمبر 1971 لتتم لنا معرفة المواد القانونية التي استندت عليها المحكمة في إصدار حكمها سواء التي في قانون العقوبات أو في قانون الأحكام العسكرية، وليتيسر لنا أن نطلع على الحيثيات التي دونتها المحكمة والخاصة بالحكم الذي أصدرته، ونأمل أن نتمكن من إعطاء القراء فكرة موجزة واضحة عن أهم ما دار خلال هذه المحاكمة الفريدة من نوعها. ذلك لأنها المرة الأولى في تاريخ القوات المسلحة المصرية التي يقدم فيها قائدها العام للمحاكمة بتهم ضد نظام الدولة، ومن خلال وقائع المحاكمة وعلى ضوء الحقائق التي ستتكشف أمامنا يمكن لنا إجراء بحثنا الموضوعي بشأن الورقة التي قدمها الفريق صادق، على أسس سليمة وبمعيار علمي صحيح، بحيث يمكن لنا التوصل في النهاية إلى نتيجة عادلة تتفق مع العقل والمنطق، وتتماشي مع الوقائع والأحداث التي جرت، ويستريح لها ضمير كل منصف وكل باحث عن الحقيقة، وهذا ما دعانا إلى نشر صورة الوثيقة التي حررها الفريق فوزي بخط يده في هذا الفصل من الكتاب.

التهمة الأولى: محاولة قلب نظام الحكم:

في 15 أغسطس أصدر الرئيس الراحل السادات قراراً جمهوريًّا رقم 1929 بتشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة من: اللواء. عبد القادر أحمد حسن نائب وزير الحربية رئيسًا، واللواء. محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكري، والعميد بحري. أحمد عبد الرءوف جمال الدين بالقضاء العسكري البحْري عضوين، على أن يمثل الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي سلطة التحقيق والادعاء ويعاونه في ذلك عميد أمين الجندي ومقدم مختار حسين شعبان، وعلى أن تسري بالنسبة للدائرة الثانية الأحكام والقرارات الخاصة بالدائرة الأولى، هذا وقد اصطبغ تشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة بهذه الصبغة العسكرية نظراً لأنها كانت مخصصة فقط لمحاكمة الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق. أما الدائرة الأولى التي مثل أمامها جميع المتهمين الآخرين وعددهم 90 متهمًا، فقط كانت مشكلة وَفْقًا للقرار الجمهوري من حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب رئيسًا وبدوي حمودة رئيس المحكمة الدستورية العليا وحسن التهامي مستشار رئيس الجمهورية عضوين، ومثل الادعاء أيضًا الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المدعي الاشتراكي.

وقد بدأت الدائرة الثانية لمحكمة الثورة في إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزي عقب انتهاء الدائرة الأولى من محاكمة المتهمين أمامها، وكان ذلك يوم الاثنين 25 أكتوبر 1971 بمبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة. وقد حضر المتهم من سجن القلعة، وأدخل في قفص الاتهام في الساعة التاسعة وأربعين دقيقة وبدأت الجلسة الأولى من جلسات المحاكمة في العاشرة والنصف صباحًا، وحضر للدفاع عن المتهم اللواء علي منير مراد المحامي.

وبعد أن أقسم رئيس وعضوا المحكمة اليمين على نسخة من القرآن الكريم بأن يحكموا بالعدل، وأن يحترموا القانون، وقف العميد أمين الجندي عضو هيئة الادعاء

وقرأ نص قرار الاتهام الموجه إلى الفريق أول متقاعد محمد فوزي أمين فوزي، وكان القرار يضم ثلاث تهم:

أولاً: قام هو والمتهمون (شعراوي جمعة وعبد الرءوف سامي شرف وثمانية آخرون) بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري وشكل الحكومة بالقوة، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة 87 من قانون العقوبات والمادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية.

ثانيًا: أتى أفعالاً ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وإلى مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة 99 من قانون العقوبات والمادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية.

ثالثا: اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها في المادة 96 من قانون العقوبات والمادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية.

التهمة الأولى: استند المدعي العام الاشتراكي في تكييف التهمة الأولى؛ وهي محاولة قلب وتغيير نظام الحكم بالقوة، إلى ثلاث وقائع أساسية هي:

الواقعة الأولى: جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 18 إبريل 1971 وعمد إلى إثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثي للجمهوريات العربية الثلاث، وهاجم هذه الاتفاقية بعد أن كان قد تم إبرامها بواسطة السادة رؤساء الجمهوريات الثلاثة، وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين في هذا الاجتماع على مناهضتها، وعلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وعلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجال الخارجي، وقد ورد في مرافعة

المدعي العام الاشتراكي شرح واف لهذه الواقعة، فذكر أن الفريق فوزي حاول أن يثير خلال الاجتماع كبار القادة ضد رئيس الجمهورية، ويدفعهم إلى الخروج عن طاعته، وقد أجمع الشهود في التحقيق، وكلهم من كبار القادة على أن أهداف المتهم كانت واضحة كل الوضوح، فقد شهد القادة بأن المتهم قد فاجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة في اجتماع 18 إبريل، وعرض عليه موضوع اتحاد الجمهوريات العربية دون أن يكون مدرجًا بجدول أعمال المجلس، وبدأ فوزي يتكلم ويعرض لهذا الموضوع الذي أضيف فجأة، وبدا كأنه يستطلع رأي المجلس فيه، ولكن القادة أحسوا على الفور أنه أمر غير مألوف أن يعرض موضع سياسي على المجلس، وأدركوا على الفور أن فوزي يتكلم بطريقة إيحائية، وأنه يقصد تحريض الأعضاء ودفعهم إلى الوقوف ضد مشروع الاتفاقية، فيأخذ من هذا الرفض حجة قوية تدعم المخطط المنحرف للمجموعة التي قَبِلَ أن يصبح أحد أعضائها البارزين، ولم يقف فوزي عند حد التحريض ولكنه تعمد إثارة القادة ضد الرئيس بطريقة خبيثة فقال لهم: إنه قد علم بمشروع هذه الاتفاقية من الصحف "زي حضراتكم بالضبط" فكأنه كان يريد أن يدفع إلى صدورهم الحقد على الرئيس الذي جعله وجعلهم يعلمون بالأمور المهمة من الصحف، ومن الغريب أن فوزي كان أحد ثلاثة يعلمون بمشروع الاتحاد منذ البدء فيه، وأدرك القادة ذلك، فهذه هي المرة الأولى التي يعرض فيها موضوع سياسي على هذا النحو على المجلس الأعلى؛ ولذلك فقد كان من السهل عليهم أن يدركوا أن فوزي يدفع بهم إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والتآمر لقلب نظام الحكم بالقوة.

ومن ناحية أخرى ورد في حيثيات الحكم التي دونتها المحكمة عن هذا الاجتماع أن فوزي على أثر توقيع الرئيس لاتفاق الاتحاد في بني غازي وفي

اليوم التالي مباشرة 18 إبريل 1971 جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان اجتماعًا طارئًا وأخطر أعضاؤه به في حينه، وبدأ يعرض على المجلس موضوع الاتحاد ويناقشه مع القادة، وقدم لذلك بمقدمة خبيثة مضللة هادفًا من ذلك إلى الحصول على انتقادات ضد الاتحاد، كما حاول التقليل من شأنه ثم قدم معلومات مضللة؛ فقد أخبر القادة أن هذا الاتفاق ليس هو الذي سبق الاتفاق عليه في ليبيا، وكانت طريقة كلامه لأعضاء المجلس الأعلى مقصودًا بها الوقوف ضد الاتفاق، وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن دارت بعض المناقشات البريئة، وبأسلوب بيت فيه سوء النية. . إلى معارضة، بل أكثر من ذلك أنه قال للقادة إنه يود أن يعرف آراءهم لأنه ذاهب لاجتماع سياسي هام، وفهم من قوله: إنه ذاهب للسيد الرئيس، ولكن ثبت للمحكمة أنه ذهب بعد الاجتماع مباشرة للاجتماع بعلي صبري وسامي شرف وشعراوي جمعة.

وقد اعترف فوزي في المحاكمة بأنه لم ينقل أي نبأ عن اجتماع المجلس الأعلى أو ما دار خلاله إلى الرئيس، كما ثبت للمحاكمة أن اجتماع فوزي مع زملائه الثلاثة كان مبيتًا، وأنهم كانوا يعدون لاجتماع اللجنة التنفيذية العليا، حيث أعلن علي صبري في هذا الاجتماع أن القوات المسلحة تعارض اتفاقية الاتحاد، وقد شهد جميع القادة العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام المحكمة بأن فوزي كان يعارض مشروع الاتحاد بصورة واضحة ويحاول استمالتهم لجانبه، وثبت للمحكمة أن الصورة المشوهة التي نقلها فوزي إلى "شلته" كان لها تأثير فعال فيما حدث في اجتماع اللجنة التنفيذية في 21 إبريل 1971 واللجنة المركزية في 25 إبريل 1971 حيث كرر علي صبري في الاجتماع الأخير الذي كان يحضره فوزي أن القوات المسلحة معارضة لمشروع الاتحاد، ولم يبد فوزي أي تعليق أو معارضة لما قاله علي صبري،

علمًا بأنه في التحقيق وأمام المحكمة قال فوزي إن القوات المسلحة موافقة تمامًا على عكس ما قرره علي صبري في وجوده.

وقد ثبت للمحكمة أن معارضة مشروع الاتفاق في ذلك الوقت لم تكن لعيب فيه، وحسب ما جاء في تخطيط المتآمرين، فإن المعارضة كانت بسبب أن الرئيس أقدم عليه دون موافقة مسبقة منهم للتلويح بالقوة في وجه الرئيس وإثبات أنهم يستطيعون التحرك ومواجهته إذا أصدر أمراً دون موافقة مسبقة منهم، وقد ثبت ذلك بالفعل، فبعد أن حرضوا اللجنة المركزية على الموافقة بعد تعديلات شكلية عاد فوزي، فعقد اجتماع الضباط بمناسبة المولد النبوي حيث دعاهم للموافقة على مشروع الاتحاد تمشيًّا مع نفس المخطط.

الواقعة الثانية: عقد في 3 مايو 1971 اجتماعًا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات فيها، وهاجم السياسة التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية إلى الأمة في أول مايو 1971 بالنسبة للمعركة مع العدو، وتقييم المؤسسات السياسية التي كانت قائمة، وتصفية مراكز القوى، وحرض الحاضرين في هذا المؤتمر على مناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاثة، وطلب إليهم مناقشة هذه الأمور بين رجال القوات المسلحة الذين تحت قيادتهم للحصول على رأي عام موحد من القوات المسلحة، الأمر الذي لو حدث لأدى إلى إثارة البلبلة والانقسام في صفوف القوات المسلحة، مما يؤدي إلى الزج بها في أمور تتنافى مع رسالتها. الأمر الذي يعد تحبيذاً في أوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، ومناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وقد ورد في مرافعة المدعي العام الاشتراكي شرح طريف هذه الواقعة فقد ذكر أن فوزي جمع في 3 مايو في مكتبه قادة التشكيلات التي يمكن أن تساهم في إحداث

الانقلاب، وكان ذلك بعد إقالة علي صبري، وأخذ يتودد إليهم بشدة، ويكثر من مجاملتهم وهو الذي عرف دائمًا بغلظة الطبع وحدة السلوك، ووصل به التودد الشديد إلى حد أنه قال لهم: "كنت أود أن تتم هذه المقابلة بعيداً عن الرسميات وتكون حتى بالبيجاما والشبشب". وإنه لإسراف شديد في الود من رجل عرف دائمًا بحدة الطباع، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سألهم عما إذا كان لدى الضباط مشاكل شخصية، وأبدى استعداده للوساطة لدى الوزراء الآخرين لحلها. كل ذلك كان على غير مألوف طبعه وعادته، ولكن الهدف الحقيقي من ذلك كله سرعان ما تكشف بعد بدء الاجتماع، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية، وتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس في أول مايو.

وفيما يتعلق بهذا الاجتماع الذي عقده فوزي لقادة المنطقة المركزية ورد في حيثيات الحكم الخاصة بالمحكمة أنه قد ـ عقد اجتماعًا يوم 3 مايو بمقر القيادة العامة حضره اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات بها، وفي هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه لرئيس الجمهورية، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل، وقد أدار معهم مناقشة طويلة حول ما دار في خطاب الرئيس في عيد العمال، تأكد فيها أنه يعارض وضع دستور للبلاد وتحقيق سيادة القانون، كما ـ طرح سؤالاً عن مصير المؤسسات السياسية القائمة، ولما قال أحد القادة الحاضرين إنه يمكن حل الاتحاد الاشتراكي في حالة ثبوت انحرافه ثار عليه فوزي ثورة شديدة، وقال: إنه لا يسمح بمثل هذا الكلام.

ثم تطرق الحديث إلى نقطة مراكز القوى، فقال فوزي إن الرئيس ينوي إزاحة كل من يعارضه تحت بند إزاحة مراكز القوى، ثم أظهر فوزي عدم

رضاه عن إقالة علي صبري، وتساءل في نهاية الاجتماع عن موقف درجات الاستعداد في التشكيلات، وأمر القادة بعدم تخفيضها، ورغم أن ذلك لم يكن له داع في ذلك الوقت، وقد ثبت للمحكمة أن القادة في اجتماع 3 مايو بمجرد أن غادروا مكتب فوزي اتفقوا على نسيان كل ما قاله لهم، حيث لو كان كل منهم قد نفذ الأسلوب الصحيح لتلقين وحداتهم وأفرادها بما تم في هذا المؤتمر، لكان من أثره أن يتسبب في إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة.

الواقعة الثالثة: أمر برفع درجة الاستعداد في بعض وحدات الجيش في الفترة من 26 إبريل إلى 13 مايو 1971 تأهبًا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الآخرين، كما أمر باستمرار رفع درجة الاستعداد لبعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية، وتباحث معهم في تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة ليتيسر له تحريكها تنفيذاً لمخطط التآمر.

وقد شرح المدعي العام الاشتراكي هذه الواقعة في مرافعته فذكر أن فوزي أصدر ـ في نهاية شهر إبريل 1971، في ذات الفترة التي قيل إنه سيكون جاهزاً فيها ـ أمراً إلى الشرطة العسكرية برفع درجة استعداد السرايا الميكانيكية وبإعداد أطقم من 8 إلى 10 دوريات، كل دورية بقيادة ضابط، وكان فوزي يسعى بكل الوسائل لاستقطاب قوات تتعاطف معه، ووصل به التودد المشبوه إلى حد أنه أحل نفسه في القسم محل القائد الأعلى، فذهب يوم 8 مايو إلى بعض القوات الخاصة "الصاعقة" وطلب منهم أن يرددوا نطقًا غريبًا "أنا يا أفندم جاهز لتنفيذ أي مهمة تصدر إلىَّ من وزير الحربية". وقد آثار هذا القسم دهشة الكثيرين من القادة، وكان محلاً لتعليقاتهم، وفيما يتعلق بهذه الواقعة أوردت المحكمة في حيثيات حكمها أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزي كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها

بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، ومن أجل ذلك أصدر فوزي أوامره برفع درجة الاستعداد في سرايا الشرطة العسكرية المدرعة، وأمر بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها 10 سرايا كل منها بقيادة ضابط، وفي يوم 26 إبريل 1971 وبمناسبة مقابلة كانت تتم بين السيد الرئيس وكل من سامي شرف وشعراوي جمعة أجرى فوزي بنفسه المراجعة لدرجة الاستعداد في هذه الوحدات ـ مرة أخرى ـ لتكون جاهزة للتحرك خلال ربع ساعة، وفي نفس اللحظة أمر العميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية بالتواجد فوراً في مكتبه، وقد ثبت للمحكمة أن هذه الإجراءات قد اتخذت لحماية سامي شرف وشعراوي جمعة ضد أية إجراءات مضادة قد يتخذها الرئيس حيالهما، وقد عاد فوزي يؤكد أنه تقابل مع قائد الشرطة العسكرية يوم 11 مايو وأعاد عليه التنبيه بشأن تنفيذ الأوامر التي سبق إصدارها إليه، وكان الهدف من الوحدات والدوريات التي أمر بتجهيزها هو القيام بالاعتقالات لأنصار السيد الرئيس في أية لحظة يتراءى فيها ذلك، وقد أفصح فوزي عن ذلك صراحة في مناقشة مع شعراوي جمعة حول الاعتقالات التي تجري بعد الانقلاب. إذ قال له: إنه يود أن يعتقل محمد حسنين هيكل لأنه نفسه فيه.

ومن الطريف أنه ورد في حيثيات المحكمة أن فوزي قد ادعى أثناء التحقيق وأمام المحكمة لتبرير التجهيزات لجماعة القبض والشرطة العسكرية أنه قال: "لما الوطنية تحيك مفيش غير وزير الحربية"، وذكر أن صلته بشعراوي جمعة وسامي شرف ليست أكبر من صلته بالمشير عبد الحكيم عامر الذي نفذ أمر القبض عليه، مدعيًا بقصده هذا أنه كان يجهز نفسه لاعتقال سامي وشعراوي إذا صدر إليه أمر من رئيس الجمهورية، في الوقت الذي ثبت للمحكمة فيه أنه كان ضالعًا معهما من بدء التآمر حتى نهايتهما المظلمة.

التهمتان الأخريان اللتان وجهتا للفريق فوزي:

التهمة الثانية: أتى أفعالاً ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وإلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي وذلك بأن:

أ- لجأ هو والمتهمون (شعراوي جمعة وسامي شرف وأربعة آخرون) إلى العنف والتهديد والوسائل الأخرى غير المشروعة المشار إليها فيما سلف لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونًا، بأن ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسة حقه الدستوري في إبرام المعاهدات وإعفاء الوزراء وإجراء الاستفتاء الشعبي.

ب- عمد هو والمتهمون (سامي شرف ومحمد فائق وستة آخرون) إلى تقديم استقالاتهم من مناصبهم في وقت واحد على أثر استعمال رئيس الجمهورية لحقه الدستوري في إعفاء شعراوي جمعة من منصبه. كما اتفق هو والمتهمون سالفو الذكر مع المتهم محمد فائق بوصفه وزيراً للإعلام ومسئولاً عن مرفق الإذاعة على إذاعة هذه الاستقالات الجماعية قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها، وتمت إذاعتها بالفعل بعد التمهيد لها بتغير البرامج المعتادة وإذاعة البرامج الوطنية والأناشيد الحماسية بدلاً منها؛ كل ذلك بقصد إحداث البلبلة وإثارة الفتنة بين الجماهير، والإيهام بانهيار نظام الحكم في البلاد، توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسي بتحريك الجماهير على النحو المتقدم ولخلق ذريعة للزج بالقوات المسلحة في الأحداث.

التهمة الثالثة: اشترك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية، وبعد أن انتهى العميد أمين الجندي عضو هيئة الادعاء من قراءة نص قرار الاتهام الموجه ضد

محمد فوزي، وقف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المدعي العام الاشتراكي وقتئذ وألقى خطبة الإدعاء الافتتاحية التي تناول فيها جوانب الادعاءات المنسوبة إلى المتهم عارضًا لبعض الأدلة وواضعا التهم في ثوبها القانوني، وكانت أهم النقاط التي تناولها في خطبته ما يلي:

- **فوزي فاعل أصلي**: اعتبر الادعاء محمد فوزي فاعلاً أصليًّا إذ كان لوجوده كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة ثقل كبير جعل المغامرين والمترددين يقبلون على مشروع الانقلاب العسكري في ترحيب شديد، وإذا كانت أشرطة التسجيل التي ضمت العديد من المحادثات التليفونية التي دارت بين المتهمين وبعضهم لم تكن بها محادثات خاصة بالفريق محمد فوزي فإن السر في ذلك يرجع إلى أن سامي شرف الذي كان يتحكم وحده في إصدار الأوامر إلى المخابرات العامة بوضع تليفونات من يريد تحت الرقابة لم يحاصر محمد فوزي بالرقابة التليفونية كما فعل مع الآخرين من أمثال علي صبري وأمين هويدي ولبيب شقير وضياء داود، وذلك نظرًا لصلة القرابة التي تربطه بمحمد فوزي.

- **تأييد أدلة الاتهام بأقوال متهمين آخرين**: استعان المدعي العام الاشتراكي بأقوال ثلاثة من المتهمين الآخرين أدلوا بها في التحقيق أمام هيئة الادعاء بالدائرة الأولى لمحكمة الثورة، وهم: محمد صبري مبدي عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والدكتور مفيد شهاب أمين الشباب وعضو الأمانة العامة، وعادل مصطفى الأشوح مدير مكتب شعراوي جمعة في أمانة التنظيم الطليعي، ومن أقوال هؤلاء الثلاثة جميعًا يمكن استخلاص الحقائق الآتية:

1. كان هناك مخطط واتفاق مرسوم رأسه المدير وهو علي صبري وعاونه فيه الباقون، وكان الهدف منه تأليب الرأي العام ضد الرئيس لحمله على

الخضوع لهم، أو تنحيته عن منصبه مستغلين في ذلك السلطات التي كانت في أيديهم، وهي الاتحاد الاشتراكي ممثلاً في عبد المحسن أبو النور وشعراوي جمعة، وضياء داود.

2. الخلاف الذي حدث في اللجنة المركزية كان خلافًا شخصيًّا وليس خلافًا موضوعيًّا، وأن المقصود بما حدث في اللجنة المركزية والاعتراضات التي أثارها علي صبري وضياء داود هو إحراج الرئيس وإسقاطه، وأن حركة الهمهمة وحك الأقدام التي حدثت باللجنة المركزية لابد أنها كانت صادرة من أعوان علي صبري من القيادات القديمة الباقية منذ كان أمينًا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي.

3. كان التنظيم الطليعي حكومة غير الحكومة القائمة، بدليل أن شعراوي جمعة أمين التنظيم كان لا يعرض على رئيس الجمهورية التوجيهات التنظيمية الصادرة من الأمانة العامة للتنظيم إلى التنظيمات الفرعية، وكان شعراوي ومن معه في واد آخر مغاير لخطة وسياسة رئيس الجمهورية، وكانوا يقصدون من ذلك إشعار السيد الرئيس بقوتهم اعتماداً على المراكز السياسية والقيادية التي كانوا يشغلونها، وأنه يمكنهم أن يفرضوا عليه أي رأي أو سياسة يرونها.

مناقشة أدلة الاتهام قِبَل محمد فوزي:

أولاً: فوزي حيكون جاهز: اتخذ المدعي العام الاشتراكي من مكالمتين تليفونيتين مسجلتين دليلاً كما ذكر على عمق الارتباط في التآمر، وكانت أولاهما بين علي صبري وشعراوي جمعة، والثانية بين علي صبري وسامي شرف، وفي المكالمة الأولى التي جرت قبل انعقاد اللجنة المركزية في 25 إبريل 1971 اقترح شعراوي على صديقه علي صبري تكتيكًا معينًا، أن يمثل بعض أعضاء اللجنة المركزية دور المعارض في اتفاقية الاتحاد،

ويمثل البعض الآخر دور الموافق عليها، ويتدخل اتجاه ثالث يضم العدد الأكبر من الأعضاء ليطلب التأجيل لبحث الاتفاقية على أن يكون لمدة أسبوع، وهنا يقول علي صبري في التليفون: "أصل أسبوع مش كفاية" فيبادر شعراوي بالرد قائلاً: "فوزي حيكون جاهز أنا مالي إيدي من النقطة دي". وتستمر المحادثة بين المتهمين ويعود علي صبري متسائلاً: "طيب هل نقول أسبوع"، ويرد شعراوي: "مدة أقصاها أسبوع"، ويتساءل علي صبري مرة ثانية كأنه يريد أن يستوثق مما سمع "ليه أقصاها أسبوع" فيقول له شعراوي جمعة بوضوح: "ما هو متهيأ لي اللجنة مش حتجتمع تاني".

وفي نفس الفترة؛ أي في الأيام القليلة التي سبقت اجتماع اللجنة المركزية في 25 إبريل، تحدث علي صبري تليفونيًّا مع سامي شرف وكان حديثهما كما أوضح المدعي العام الاشتراكي لاستعراض الترتيبات والاستعدادات لكي يأتي أعضاء اللجنة المركزية، وقد تحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل، وبعد أن استعرضا معًا كل هذه الأمور قال سامي شرف: "إنما احنا نهدى برضه في المرحلة دي ونخلي فوزي يشوف شغله".

وذكر المدعي العام الاشتراكي أن معنى ما دار من أحاديث هو أن علي صبري قد استوثق من شعراوي وسامي أن "فوزي حيكون جاهز" وأن "فوزي حيشوف شغله" وأن "اللجنة المركزية مش حتجتمع تاني" وعندما اتصل علي صبري بزميله محمد فائق أخطره بهذا التكتيك وأكد له "الاقتراح بتاعنا ده أو التأجيل البسيط ده بدون تحديد يحتم موضوع فوزي" ويرد محمد فائق "آه طبعًا والمهم أنه يتم قبل الاجتماع الثاني". ورد المدعي العام الاشتراكي باستفاضة على ما دافع به المتهمون عن أنفسهم من أن المقصود بعبارة "فوزي حيكون جاهز" بأنه سيكون جاهزًا للمعركة مع العدو بأن هذا الدفاع ساذج وضعيف وقول يتنافى مع عبارات الحديث وسياقه؛ إذ إن المعركة مع العدو أمل كبير إذا ذكر عبر عنه الإنسان في اعتزاز ووضوح، وبإفاضة وتفصيل، أو على الأقل في لهجة واضحة لا تعمية فيها. أما الذي يعبر عنه الإنسان في إيجاز وتعمية وعبارات مبهمة تكاد تكون شفرة سرية، فهو الانقلاب وليس المعركة، ولا يمكن لعاقل أن يقرأ تسلسل

هذه المحادثات الثلاث ويؤمن بهذا الدفاع الضعيف الساذج، فعبارة "فوزي حيشوف شغله" واضح فيها التعمية والتجميل المقصود، وكلمة "شغله" في سياق هذا الحديث لا يمكن أن تعني عند العامة أو الخاصة أن فوزي سيدخل المعركة مع العدو.

وتساءل المدعي العام الاشتراكي عن السر الذي دفع شعراوي جمعة ليقول: "ما هو متهيأ لي اللجنة مش حتجتمع ثاني" إذا كان المقصود هو الدخول في المعركة بالفعل. إن الذي يمنع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي من الانعقاد ليس الحرب إنما هو الانقلاب العسكري.

ثانيًا: هل طلب من محمد فوزي أن يتدخل عسكريًّا للقيام بانقلاب مسلح؟. رد المدعي العام الاشتراكي على هذا السؤال بالإيجاب ذاكرًا أن فوزي قد اعترف في التحقيق أن شعراوي جمعة قد سأله قرب نهاية شهر إبريل عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة في إحداث تغيير داخلي، وشهد سامي شرف على صديقه وزميله شعراوي جمعة بأنه قد سأل الفريق فوزي عن إمكانية استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري، وقد سجل سامي هذه الشهادة في خطابين بخط يده بعث بهما إلى سلطات التحقيق، وأودعا بملف الدعوى، وقد أقر سامي في التحقيقات وأمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة أنهما محرران بخطه.

وشهد أحمد كامل مدير المخابرات العامة السابق بأنه حدث في مساء 2 مايو 1971 بعد انتهاء جلسة لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع أن اجتمع شعراوي جمعة وسامي شرف وأحمد كامل وبحثوا إمكان القيام انقلاب عسكري للاستيلاء على الحكم، ولما نبههم أحمد كامل بأن الجيش يكرههم ويكره محمد فوزي، وأن السادات قد حصل على شعبية كبيرة، مما يصعب معه القيام بالعملية تدخل شعراوي جمعة معلقًا على ذلك بقوله: "طيب نفكر في الأسلوب، ويمكن إننا نخلي الجيش يعمل العملية، ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ويرأسه واحد من الجيش وليكن الفريق فوزي".

وتساءل المدعي العام الاشتراكي بعد ذلك هل حاول فوزي أن يتدخل؟ ورد على ذلك بأن أوراق التحقيق تفيض بالوقائع التي تجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب. إن محمد فوزي أراد أن يتدخل ولكن كبار قادة الجيش حوله لم يكونوا مثله ولم يسايروه فيما أراد أن يذهب إليه وما أكثر الأدلة على ذلك! إن شعراوي جمعة لا يمكن أن يخدع علي صبري وهو يؤكد له أن "فوزي حيكون جاهز. . وأنا مالي إيدي منه وأن اللجنة المركزية مش حتجتمع تاني" وسامي شرف يؤكد أيضًا أن "فوزي حيشوف شغله" وهو تأكيد له قيمته بحكم ما بين الاثنين من قرابة وصلات وثيقة.

وعلى الرغم من عدم وجود تسجيلات للمتهم فقد أوضح المدعي الاشتراكي أن الأوراق تقدم الكثير من الأدلة، وضرب أمثلة على ذلك بما حدث في اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 18 إبريل الذي حاول فيه فوزي إثارة كبار القادة ضد رئيس الجمهورية، ودفعهم إلى الخروج عن طاعته، كما وصف ما دار في الاجتماع الذي عقده محمد فوزي في مكتبه بمقر القيادة العامة يوم 3 مايو 1971، والذي ضم قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها، والذي حاول فيه جاهداً أن يجمع القادة حوله في تودد مشبوه سرعان ما تكشَّف الغرض منه بعد بَدْء الاجتماع، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية، ويتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس في أول مايو، ثم طلب فوزي من كبار القادة إعداد تقارير رأي عام تتضمن رأي القواعد الكبيرة في القوات المسلحة في خطاب الرئيس، وهو أمر غير مألوف في القوات المسلحة.

ثالثا: محاولات محمد فوزي يوم 13 مايو 1971: ذكر المدعي العام الاشتراكي أن محمد فوزي ارتبط منذ البداية بالمجموعة المتآمرة ارتباطًا تامًّا وتحرك دائمًا ليخدم أهداف المؤامرة التي جعل من نفسه فاعلاً أصليًّا فيها. إن محمد فوزي منذ صباح 13 مايو حتى مسائه كان في سعي دائم خرج فيه من التلميح إلى التصريح عله يجد من كبار القادة من يقبل أن يكون في خدمة المتآمرين.

لقد طرح على كبار القادة الذين استدعاهم أو قابلوه بحكم العمل كل موضوعات السياسة الداخلية من وجهة نظر المتآمرين بطبيعة الحال. لقد كشف هو بنفسه عن اتفاقه العريق وارتباطه الكامل بالمجموعة المتآمرة وسيلة وأهدافًا في مساء يوم 13 مايو عندما استدعى بعض كبار القادة إلى مكتبه عله يجد بينهم من يناصره أو ينضم إليه، فقد حدث في ذلك اليوم أن عرض على المجتمعين أن رئيس الجمهورية قد أقال شعراوي جمعة، وقد أقال من قبل علي صبري، وأنه يفكر في الاستقالة، فلما عارضه المجتمعون وأفهموه خطأ هذا العمل الذي يريد أن يقدم عليه إذا به يكشف عن دخيلة نفسه وحقيقة مقاصده فيقول لهم: "إحنا متضامنين وحتى اللي يخطئ فينا الثاني يتضامن معاه". ولكنه لم يجد على الإطلاق قائداً من القادة الحاضرين يقبل أن يزج بقواته في العمل الطائش، فذهب يقدم استقالته لتكون في ركب الاستقالات الجماعية وسيلة لتنفيذ المخطط الذي قبل أن يكون أحد فاعلية الأصليين، واستطرد المدعي العام الاشتراكي قائلاً: وهكذا قدم وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة في البر والبحر والجو استقالته من منصبه، وهو يعلم تمامًا أن البلاد في زمن الحرب، وأنها استقالة ضمن استقالات جماعية، وأنها سوف تذاع في الساعة الحادية عشرة ليلاً قبل قبولها من رئيس الجمهورية، ولو لم يكن هناك غير هذه الاستقالة في هذه الظروف لكفى ذلك كي يساق هذا المتهم إلى قفص الاتهام بجريمة الخيانة العظمى. . استقالة يقدمها وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة، والبلاد في زمن الحرب، في ركب استقالات متعددة، لتذاع على جماهير الشعب قبل أن يقبلها رئيس الدولة فيها انتهاك لعديد من الأصول العامة والقواعد الأساسية.

إن استقالة وزير الحربية بالذات في مثل هذه الظروف من شأنها أن تدع البلبلة والحيرة والتساؤل يتسرب إلى صفوف القوات المسلحة، وتضاعف الإحساس بالخطر لدى جماهير الشعب، بحكم ما تحمله من أن كوادر السلطة العامة في الدولة من جيش وشرطة قد انهارت لأسباب مجهولة وخافية.

تطبيق المواد القانونية على الاتهامات:

ذكر المدعي العام الاشتراكي أنه إزاء الوقائع الثابتة في التهم الثلاث فإنه يقدم إلى المحكمة الفريق أول متقاعد (محمد فوزي أمين فوزي) كفاعل أصلي في جناية الخيانة العظمى المعاقب عليها في المادة الخامسة من القانون 79 لسنة 1958 الخاص بمحاكمة الوزراء: فهذه المادة تعتبر خيانة عظمى كل جريمة يرتكبها أحد الوزراء وتمس سلامة الدولة أو أمنها الخارجي أو نظام الحكم الجمهوري ويكون منصوصًا عليها في القوانين المصرية ومحددًا لها في أي من هذه القوانين عقوبة الإعدام أو لأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

والوقائع المنسوبة إلى محمد فوزي تقع تحت طائلة العقاب طبقًا لنصوص أربعة: نص المادة 87، 96، 99 من قانون العقوبات، والمادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية.

المادة 87 **عقوبات**: تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة فهي تعاقب على مجرد المحاولة، والمحاولة مرحلة سابقة على البدء في التنفيذ، فالشخص الذي يأتي في هذا المجال أعمالاً هي بطبيعتها من قبيل الأعمال التحضيرية تمكن إدانته إذا ما توافر لديه القصد الجنائي.

والمتهم قد حاول بالقوة تغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري، واستهدف بالمحاولة مؤسستين هامتين: مؤسسة دستورية تتمثل في رئيس الجمهورية ومؤسسة سياسية تتمثل في اللجنة المركزية.

المادة 96 **عقوبات**: تعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود، وواضح أن المتهم قد أفصح بنفسه عن وجود هذا الاتفاق الجنائي الذي عبر عنه هو بوجود تضامن بشأنه بينه وبين شركائه بحيث لو أخطأ واحد يجب على الثاني أن يغطي عليه.

المادة 99 عقوبات: تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونًا أو على الامتناع منه، والوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب طبقًا لهذه المادة أيضًا فهو بكل ما فعل وبتقديمه استقالته الفجائية والبلاد في زمن الحرب لتأتي في ركب الاستقالات الجماعية مدعمة لها ومقوية يعتبر أنه قد لجأ إلى الوسائل غير المشروعة لحمل رئيس الجمهورية على عدم مزاولة اختصاصاته الدستورية. وقد ثبت من التحقيق أنه قد طلب صراحة من الرئيس يوم 12 مايو تجميد الخطوات الدستورية التي كان يريد الرئيس القيام بها، فضلاً عن أنه قد كشف صراحة لكل القادة أنه يستقيل كتضامن واحتجاج على الرئيس لإقالة شعراوي جمعة وعلي صبري.

المادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية: يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب فعلاً يرمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي أو اتفاقه مع غيره على ذلك.

وواضح أن هذه المادة تعاقب على مجرد المحاولة والمحاولة هي كما مر بنا دون البدء في التنفيذ، فكل عمل حتى إن كان من قبيل الأعمال التحضيرية، يرمي به صاحبة إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية يعد إذا توافر القصد الجنائي مكونًا لجريمة المحاولة، واستطرد المدعي العام قائلاً: "إنه إن كان الادعاء يرى أن الوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب في هذه النصوص الأربعة. فإن ذلك لا يعني أنه يلزم لقيام جريمة الخيانة العظمى أن تنطبق النصوص الأربعة معًا. فإن انطباق نص واحد فحسب يكفي لتقوم جناية الخيانة العظمى مستندة عليه".

واختتم المدعي العام الاشتراكي خطبته الافتتاحية قائلاً: "إذا كان قانون محاكمة

الوزراء يعاقب على الخيانة العظمى في المادة الخامسة بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإن الادعاء يرى أن المتهم الماثل أمامكم وقد أنزلته الأمة في جيشها مكانًا عليًّا فخان الأمانة ولم يكن بها حفيًّا. إن هذا المتهم يستحق ضعفين من العذاب وإني لأطالب بتوقيع أقصى العقوبة بالنسبة له إني أطلب الحكم بإعدامه".

وقد استأذن المدعي العام هيئة المحكمة في الاستماع إلى شريط تسجيل مسجل عليه مكالمة تليفونية بين علي صبري وشعراوي جمعة، وكذلك شريط آخر لمكالمة تليفونية بين علي صبري ومحمد فائق، وفي المكالمتين تحدث الثلاثة عن دور محمد فوزي في الخطة المرسومة، وقد استجابت المحكمة للطلب الذي تقدم به المدعي العام الاشتراكي بأن تكون جلسات المحاكمة سرية نظراً لما كانت تتضمنه القضية من أسرار عسكرية، وقد استغرق نظر المحكمة للقضية ست جلسات وكان عدد شهود الإثبات الذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم 11 شاهداً هم اللواءات: أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية، ومحمد علي فهمي قائد قوات الدفاع الجوي، وأحمد زكي عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة، ومحرز مصطفى مدير المخابرات الحربية، وسعد مأمون رئيس هيئة العمليات، والعميد نبيل شكري قائد قوات الصاعقة، والعميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية، وأربعة آخرون من قادة تشكيلات المنطقة المركزية هم العمداء: الحسيني الديب، وصلاح موسى، ونجاتي فرحات، وأحمد حلمي بدوي، وقد طلب محامي المتهم اللواء علي منير مراد ثلاثة من شهود النفي، وقد مثلوا أمام المحكمة ولكن شهادتهم لم تكن في صالح محمد فوزي.

الحكم الذي أصدرته المحكمة وحيثياته:

كان اليوم العاشر من ديسمبر 1971 هو الموعد الذي حددته محكمة الثورة بدائرتيها الأولى والثانية لإصدار أحكامها في القضية الجنائية رقم (1) لسنة 1971 المقدمة من المدعي العام الاشتراكي والمتهم فيها شعراوي جمعة وآخرون، وكذا في القضية المتهم فيها محمد

فوزي، وبعد أن انتهى حافظ بدوي رئيس الدائرة الأولى من إعلان أحكام المحكمة على 90 متهمًا تمت محاكمتهم أمام دائرته، رفع الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف، وبعد ساعة كاملة دخلت الدائرة الثانية قاعة المحكمة واتخذت مكانها فوق المنصة، وكانت برئاسة الفريق عبدالقادر أحمد حسن نائب وزير الحربية وعضوية اللواء دكتور محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكري والعميد بحري عبد الرءوف جمال الدين بالقضاء العسكري للقوات البحْرية، وفي منصة الادعاء جلس الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي ومعاونة المستشار إبراهيم صالح والعميد أمين الجندي مساعد المدعي العام الاشتراكي والمقدم مختار شعبان رئيس النيابة العسكرية، وبعد أن ساد القاعة سكون عميق بدأ الفريق عبد القادر حسن رئيس المحكمة في تلاوة منطوق الحكم الذي أصدرته الدائرة الثانية لمحكمة الثورة وكان نصه كما يلي :

باسم الشعب بعد الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 40 لسنة 1967 وعلى المادتين الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم 1929 لسنة 1971 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 2109 لسنة 1971 وبعد الاطلاع على مواد الاتهام وبعد المداولة قانونًا تعلن المحكمة حكمها الآتي :

حكمة المحكمة حضوريًّا بمعاقبة المتهم فريق أول متقاعد محمد فوزي أمين فوزي بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك نظير التهم المنسوبة إليه، والمحكمة حرصًا منها على بحث كافة جوانب القضية استعرضت طلب الرحمة والاستعطاف المقدم من المحكوم عليه، وعرضته على السيد رئيس الجمهورية عند التصديق على الحكم، والسيد الرئيس قد تملكه الأسى لتردي المحكوم عليه في هاوية التآمر وأحس سيادته بالأسى لانزلاق المحكوم عليه مع بقية المتآمرين . فإنه سيادته قد فتح صدره الرحيم، وأبان عن سماحته واضعًا في اعتباره ما بذله المحكوم عليه من مجهود سابق بعد نكسة 1967 وما ساهم به مع غيره في إعادة بناء القوات المسلحة، لذلك صدق السيد الرئيس على حكم المحكمة بعد

تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة 15 سنة، والمحكمة من جانبها ما كانت تود أن يكون أمامها في قفص الاتهام وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق، لكنها كانت تود أن يشارك في تحرير الأرض المحتلة من العدو، والنصر آت بإذن الله، والله ولي التوفيق.

وقد نشرت جريدة الأهرام بعددها الصادر يوم 11 ديسمبر، وهو اليوم الثاني لإعلان الحكم نبأ عن الالتماسات التي قدمها الفريق محمد فوزي إلى رئيس الجمهورية كان نصه كما يلي: "فوزي لم يكف عن الالتماسات خلال فترة الحبس الماضي: لم يكف الفريق أول متقاعد محمد فوزي عن تقديم الالتماسات إلى السيد رئيس الجمهورية، وذلك منذ بداية التحقيق في القضية حتى صدور الحكم فيها، ويعترف فيها كل مرة بخطئه ويطلب العفو، وقد استجاب السيد الرئيس إلى هذه الالتماسات على النحو الذي أشارت إليه الدائرة الثانية في حكمها" ونظراً لأنه قد سبق لنا نشر أهم ما ورد في حيثيات حكم المحكمة بالنسبة للتهمة الأولى وهي محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، لذلك فسوف نكتفي هنا بنشر أهم ما ورد في حيثيات المحكمة بالنسبة للتهمة الثانية وهي أنه أتى أفعالاً ترمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، وإلى مناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، وكذا بالنسبة للتهمة الثالثة وهي اشتراكه في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم السالفة البيان، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية، وفيما يلي أهم ما ورد بحيثيات الحكم بالنسبة لهاتين التهمتين، وكذا بالنسبة لحيثيات التهمة الأولى التي لم يسبق نشرها.

أولاً: انضمام فوزي إلى تكتل منحرف: انضم محمد فوزي إلى تكتل منحرف يقع على قمة مركز من مراكز القوى، يضم سامي شرف وشعراوي جمعة يعمل في مواجهة رئيس الجمهورية الشرعي، حيث تكتلوا ضده وتعصبوا في مواجهته مع آخرين من أنصارهم وأتباعهم ليحولوا بين الرئيس وبين ممارسة اختصاصاته وسلطاته الدستورية.

ولقد كان فوزي في المخطط يتحمل مسئولية الجانب العسكري، وكان الباقون يتحملون الجانب السياسي، وكانت خطة فوزي مبنية على استغلال بدء القتال مع العدو، إذ بمجرد بدء العمليات فلن تكون هناك فرصة أمام الرئيس لاستكمال إجراءات الاتحاد العربي بين مصر وسوريا وليبيا، واستمر هذا التخطيط قائمًا حتى بعد الموافقة على الاتحاد. إذ إن هذا في حد ذاته ـ بدء العمليات ـ كفيل بتجميد الموقف حيث يجبرون رئيس الجمهورية على عدم القيام بالإجراءات التي أشار إليها في خطاب أول مايو، ومنها إعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكي ووضع الدستور الدائم.

ثانيًا: الاتفاق على قلب نظام الحكم: لقد كشفت الدعوى أن اتفاقًا على قلب نظام الحكم وتنحية الرئيس قد تم بين محمد فوزي وكل من سامي شرف وشعراوي جمعة كرءوس لهذا الاتفاق الذي يشتمل على أعضاء آخرين من مرتبة أدنى من هذا الثالوث، وقد تم هذا الاتفاق بعد أن استشعر الثلاثة أن الرئيس ينوي مساءلتهم عن الموقف الذي اتخذ بتدبيرهم، وهو تحريضهم في اللجنتين التنفيذية والمركزية ضد الاتحاد، وعندما استشعروا ذلك اجتمعوا في سلسلة من الاجتماعات تحت ستار لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطني، والتي كانت تنعقد كل يوم في مكتب سامي شرف، وفي هذه الاجتماعات التي كشفت عنها التسجيلات، وشهادة أحمد كامل رئيس المخابرات العامة السابق تم توثيق الاتفاق على قلب نظام الحكم بثلاثة أساليب تسير متوازية مع بعضها البعض وهي:

1. عمل انقلاب عسكري.
2. عمل انقلاب سياسي.
3. استخدام سلطات واختصاصات فوزي بشأن بدء العمليات لتكون المبادأة في أيديهم وليست في يد الرئيس.

وقد قامت المحكمة بالتحقيق والفصل في الأسلوبين الأول والثالث، واطمأنت

الدائرة العسكرية إلى أن المتهم اتفق مع سامي شرف وشعراوي جمعة على استخدام القوات المسلحة في عمل انقلاب عسكري لتنحية الرئيس، ولكن لم يكونوا قد اتفقوا بعد على ساعة الصفر لتنفيذ هذا الانقلاب، وكانوا يظنون أن المبادأة في أيديهم، بسبب الضغط المستمر الذي كان يمارسه فوزي لتجميد الأوضاع الداخلية، مدعيًا أن ذلك من لوازم الاستعداد للمعركة، وكان أخر هذه الاجتماعات التي عقدها فوزي يوم 2 مايو بمكتب سامي شرف بقصر القبة وحضرها سامي شرف وشعراوي جمعة مع فوزي وعبدالمحسن أبو النور وأحمد كامل.

وقد ثبت من شهادة أحمد كامل ومن خطابين أرسلهما سامي شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام وباعتراف المحكوم عليه (فوزي) في التحقيق بأن شعراوي جمعة فاتحه في أخر إبريل بشأن استخدام الجيش في عمل انقلاب عسكري، كما ذكر أحمد كامل في شهادته أمام المحكمة أنه في نهاية اجتماع يوم 2 مايو على أثر إقالة علي صبري وخطاب السيد الرئيس في أول مايو الذي أوضح فيه تصفية مراكز القوى أن شعراوي أفضى إليه (أحمد كامل) بما استقر عليه الرأي من تشكيل مجلس رئاسة يرأسه فوزي بعد القيام بالانقلاب العسكري. وقد ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه وقد كان قائدًا عامًا للقوات المسلحة اشترك في كل ما دار من أحاديث وتخطيط وتآمر في هذه الاجتماعات التي انتهت يوم 2 مايو ولم يقم بإبلاغ السيد الرئيس عن هذه الانحرافات حيث إنه قد ثبت فعلاً أنه مشترك فيها ولذا لم يبلغ عنها لأنه عضو أساسي في نفس المخطط.

واستكمالاً لتنفيذ مخطط الزج بالقوات المسلحة في عمل انقلاب فقد عقد المحكوم عليه يوم 3 مايو اجتماعًا بمقر القيادة العامة حضره قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها، وفي هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه للقائد الأعلى ورئيس الجمهورية، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل.

وكان فوزي دائمًا أثناء المحاكمة يدافع عن كل هذه الأفعال والأقوال التي صدرت منه محاولاً أن يكسبها صفة أنها تدخل ضمن أعماله العادية كقائد عام للقوات المسلحة، ولكن أثبتت الوقائع وأقوال الشهود أن هذه التصرفات كانت بقصد تدعيم المخطط. وقد ثبت للمحكمة أن اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية اتفق مع قادة التشكيلات المرءوسين الذين حضروا اجتماعًا يوم 3 مايو بعدم إنزال ما تلقوه من تعليمات إلى القوات ونسيان كل ما سمعوه في مكتب محمد فوزي منعًا من إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة.

وكان من أثر هذا الاجتماع وما دار فيه وزيارة محمد فوزي بعد ذلك لبعض وحدات المنطقة المركزية التي كانت تتم حسب المخطط الموضوع أثر بالغ في تدعيم مركز القوة المنشق على السيد الرئيس، فنجد أن ضياء داود توجه لمدينة دمياط يوم 11 مايو 1971 واجتمع بقادة الاتحاد الاشتراكي فيها وقال لهم: إن الجماعة المتصارعة مع الرئيس هي الجانب الأقوى وإنه إذا لم تفلح إمكانات وزارة الداخلية والمخابرات العامة والتنظيم السياسي في إنهاء الصراع لصالح هذه الجماعة فسوف تتدخل القوات المسلحة، وستتحرك قوات من المنطقة المركزية اتفق قادتها مع فوزي اتفاقًا تامًّا لإقصاء رئيس الجمهورية، وإقرار الوضع لصالح الفئة الأقوى.

وقد ذكر فوزي أمام المحكمة أربع مرات أنه طلب من الرئيس عدم إحداث أية تغييرات داخلية حتى لا يتأثر الوضع في العمليات.

تصرفات الفريق فوزي يوم 13 مايو:

ورد في حيثيات حكم المحكمة أنه على أثر إقالة شعراوي جمعة في 13 مايو هُرِعَ المحكوم عليه (فوزي) إلى مكتبه لم يغادره، وتناول فيه طعام الغداء وجاءه شعراوي جمعة وسعد زايد ثم انضم إليهم سامي شرف، وجلسوا في مكتبه يبحثون ما يمكنهم أن يفعلوه، وكان سعد زايد يذرع الغرفة جيئة وذهابًا وهو يقول مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بها.

وفي هذا الجو المشحون بالثورة والانفعال كان فوزي قد أمر تلقائيًّا سكرتيره باستدعاء قائد المنطقة المركزية اللواء أحمد عبد السلام توفيق، ورئيس هيئة العمليات اللواء سعد مأمون، وقائد الشرطة العسكرية العميد نور عفيفي من منازلهم وقت الظهيرة للتواجد فوراً في مكاتبهم على التليفون، وهؤلاء الثلاثة لابد من تواجدهم في حالة تحريك أية قوات، هنا يقول فوزي في المحكمة ردًّا على سؤاله حول سبب استدعائه لهؤلاء القادة إنه بالنسبة لقائد الشرطة العسكرية ادعى أنه طلبه للاستفسار منه عن سبب تواجد إحدى دوريات الشرطة العسكرية في ميدان التحرير، ولكن ثبت من شهادة العميد نور عفيفي قائد الشرطة العسكرية أنه طُلبَ بواسطة سكرتير المحكوم عليه (أثناء وجود شعراوي جمعة في مكتبه وفي توقيت مختلف تمامًا عن موعد تواجد هذه الدورية التي لم تكن سوى دورية عادية) وقد ثبت أن أول استفسار بشأن هذه الدورية قد جرى بواسطة محمد السعيد سكرتير سامي شرف في حوالي السادسة مساءً؛ أي بعد استدعاء قائد الشرطة العسكرية بأكثرَ من ساعتين، وبالنسبة للواء سعد مأمون رئيس هيئة العمليات فقد كذب ما ادعاه محمد فوزي بالنسب للسبب الذي استدعاه بخصوصه، أما اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية فقد ذكر أمام المحكمة أنه دعي إلى مكتبه، ولم تحدد له أسباب الاستدعاء، في الوقت الذي ادعي فيه فوزي أنه استدعاه ليستفسر منه عن سبب وجود دورية الشرطة العسكرية في ميدان التحرير، وقد اقتنعت المحكمة بأن هذا السبب على فرض صحته لا يستدعي تواجد كل هؤلاء القادة في مكاتبهم وعلى التليفون.

وفي اليوم نفسه وبعد وصول شعراوي جمعة إلى وزارة الحربية، استدعي فوزي عن طريق سكرتيره المقدم جلال عبد الحميد ثلاثة من كبار قادة القوات المسلحة هم اللواء محمد علي فهمي قائد قوات الدفاع الجوي، واللواء أحمد زكي عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة، واللواء محرز مصطفى مدير المخابرات الحربية. وكان المتهم يظن أن ولاء هؤلاء القادة له مضمون وأنهم سيساندونه في موقفه، فطرح عليهم ما حدث

" إقالة علي صبري ثم شعراوي جمعة، وأن الرئيس ينوي تصفية الشلة، وأن الدور سيأتي عليه؛ ولذا فقد قرر أن يستقيل تضامنًا مع شعراوي جمعة" لكن القادة الثلاثة نصحوه بعدم الاستقالة ذلك لأن موقفه يختلف عن موقف أي وزير آخر، فهو بالإضافة إلى منصبة السياسي كوزير للحربية يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأنه من الواجب عليه بالنسبة لظروف البلاد أن يبقى في مركزه، ولكنه رد عليهم قائلاً: "إحنا سلة متضامنة، وحتى لو واحد فينا غلط لازم الثاني يغطي عليه" وفي الوقت نفسه كان فوزي قد استدعى الفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب الجيش لهذا الغرض، وذكر له نفس القصة في حضور الثلاثة، وأضاف أنه يشعر أن الرئيس لا يثق فيه، وأنه يجب عليه أن يستقيل قبل أن يأتي عليه الدور في الإقالة، فرد عليه الفريق صادق أنه يجب أن يتذكر أنه قائد عام القوات المسلحة، وعليه أن يبقى في مركزه، وإنه إذا كان الرئيس لا يثق فيه فسوف يحيله إلى المعاش.

وكان المتهم كما ورد في حيثيات المحكمة يتردد في هذه الأثناء ما بين مكتبه الذي كان يوجد فيه سامي شرف وشعراوي جمعة وسعد زايد، وغرفة المؤتمرات المجاورة التي كان القادة الثلاثة الذين استدعاهم قد تجمعوا بها، وقد سئل القادة الثلاثة اللواءات: محمد علي فهمي وأحمد زكي عبد الحميد، ومحرز مصطفى في التحقيق، وفي جلسات المحكمة فأجابوا: بأنهم لو كانوا قد أبدوا تأييدهم للمتهم لوسع دائرة اتصالاته وإجراءاته التي ثبت للمحكمة أنها كانت في الاتجاه الانقلابي، لما سبق أن أصدره المحكوم عليه في نفس الوقت من أوامر بتواجد قائد المنطقة العسكرية المركزية وقائد الشرطة العسكرية ورئيس هيئة العمليات في مكاتبهم وعلى التليفون.

وهكذا أسقط في يد المحكوم عليه واتضح له أن إقحام القوات المسلحة في عمل انقلابي أمر غير مضمون العواقب فغير مساره وانحاز إلى المخطط السياسي الانقلابي، وقدم استقالته تضامنًا مع شعراوي جمعة وباقي الشلة واتفق معهم على إذاعتها قبل

موافقة القائد الأعلى، خلافًا لما يقضي به القانون العسكري من ضرورة بقاء الضابط المستقيل في مركزه حتى يصدر القرار بقبول الاستقالة، وقد أكدت أقوال القادة والشهود هذه النية الخبيثة حيث ثبت للمحكمة أنه أبلغهم وطلب منهم الاستماع إلى نبأ الاستقالة في نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساءً ثم تحدث مع بعضهم في التليفون ليبلغهم أنه استقال.

وقد ثبت للمحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزي كانت تقضي باستخدام بعض قوات من وحدات المنطقة المركزية مع اتباعها بعمليات اعتقالات واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، وثبت بعد اجتماعه بالقادة أنه كان يجهز لمخطط، وكانت خطواته على الطريق إيجابية، ولكن أمله خاب وأوضحت المحكمة في حيثيات حكمها أن محاكمة محمد فوزي كقائد عام للقوات المسلحة تختلف عن محاكمة أي ضابط آخر وبالذات بالنسبة لعملية التآمر. فقد رتب كل شيء بحيث لم يبق إلا إصدار الأوامر، وكل فعل قام به المتهم يرمي به إلى الانقلاب يعتبر في حد ذاته محاولة للانقلاب بصرف النظر عن الوصول لأغراضه؛ لأن هذه الجريمة تعتبر من الجرائم الخطرة وأي فعل فيها وإن كان يصلح ليكون عملاً تحضيريًّا يعتبر جريمة تامة هي جريمة المحاولة، وقد ذكرت المحكمة في نهاية حيثياتها أن المتهم قد أتيحت له كافة الضمانات في المحاكمة، واستمعت المحكمة له في أكثر من جلسة، وأذن له باستدعاء ثلاثة شهود نفي ثبت أن شهادتهم كلها كانت في غير صالحه ولما أنكر ما قاله في مؤتمر يوم 18 إبريل في اجتماع المجلس الأعلى ووجه بالتسجيلات الخاصة بهذه الجلسة اتضح له عدم صحة ادعائه.

كيف شرب فوزي من الكأس التي أعدها لغيره؟

تنص المادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية على ما يلي: يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية إذا ارتكب إحدى الجرائم الآتية:

1. ارتكابه فعلاً يرمي إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية، أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، أو اتفاقه مع غيره في ذلك.
2. ترويجه أو تجنيده بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات المسلحة فعلاً من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة أو تقصيره في الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التجنيد.

وقد ورد في حيثيات الحكم أن المحكوم عليه (محمد فوزي) أيام كان وزيراً للحربية، وفي التوجيه الموقع منه والصادر برقم 16 لسنة 1968 وضع تفسيراً جديداً للمادة 138أ؛ إذ إن أصل هذه المادة عدل بناء على طلبه يوم كان وزيراً للحربية بإصدار القرار بقانون رقم 82 لسنة 1968 والذي أعقبه بتوجيهاته لتفسير هذه المادة التي ذكر فيها بالحرف الواحد "تكفي أول خطوة على الطريق"، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن معيار الشروع لا يؤخذ به، وأنه يكفي تحقق القصد مع إتيان المتهم عملاً يهدف إلى الخروج عن الطاعة؛ أي مجرد البدء بأية أعمال تحضيرية.

وهكذا شرب فوزي من الكأس نفسها التي أعدها لغيره، بإصداره التفسير السابق للمادة التي أضحت بموجبه أول خطوة على الطريق تكفي للإدانة وللوقوع تحت طائلة العقوبة، وقد أثبتت المحكمة في حيثيات الحكم أن جميع مواقف فوزي السابقة واضحة في الكشف عن القصد الجنائي له، وهي خطوات إيجابية على طريق العصيان وبذا انطبقت عليه أحكام المادة 138أ من قانون الأحكام العسكرية وفقًا للتفسير الذي وضعه بنفسه، وعلاوة على تطبيق أحكام هذه المادة الواردة في قانون الأحكام العسكرية أوضحت المحكمة أن الأفعال السابقة للمحكوم عليه (فوزي) تدخل أيضًا تحت طائلة أحكام المواد 87/ 96/ 99 من قانون العقوبات.

المادة 87 **عقوبات**: اتفاقه مع شعراوي جمعة وسامي شرف على عمل انقلاب عسكري لقلب نظام الحكم بالقوة.

المادة 96 **عقوبات**: الاتفاق الجنائي بينه وبين سامي شرف وشعراوي جمعة، وهذا الاتفاق ثابت من خطابي سامي شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام، ومن قول محمد فوزي "أنا نفسي في هيكل" واعترافه بأن شعراوي فاتحه في عمل انقلاب عسكري، ثم عدم تبليغه رئيس الجمهورية عن ذلك، وتضامنه مع شعراوي وشلته في الاستقالة.

المادة 99 **عقوبات**: حمل رئيس الجمهورية بالالتجاء إلى وسائل غير مشروعة على الامتناع عن عمل من خصائصه (وهو إقالة المحكوم عليه وشلته).

هذا ولم يمض الفريق أول محمد فوزي من مدة العقوبة الموقعة عليه المحكمة وهي 15 عامًا سوى حوالي عامين أمضاهما ما بين مستشفى الحلمية العسكري ومستشفي المعادي ولم يدخل السجن مطلقًا مثل زملائه الذين صدرت عليهم الأحكام بالأشغال الشاقة من الدائرة الأولى لمحكمة الثورة، وقد ذكر الفريق أول محمد صادق وزير الحربية وقتئذ أنه لم يسمح بوضع محمد فوزي في السجن كباقي رفاقه، ولما أغضب ذلك التصرف السادات واتهمه بأنه يجامل أعداءه كان رده عليه بأن القائد العام للقوات المسلحة لا يوضع في السجن أبدًا لأنه أصبح رمزًا للقوات المسلحة، وحتى لو أخطأ ألا يكون جزاؤه ما يمس كرامته أو كبرياءه.

وفي 27 يناير 1974 أصدر الرئيس الراحل السادات قراراً بالإفراج صحيًا عن ستة من المحكوم عليه بالسجن في قضايا مختلفة كان من بينهم الفريق أول محمد فوزي، أما الخمسة الآخرون فقد كانوا الفريق أول متقاعد محمد صدقي محمود، واللواء متقاعد إسماعيل لبيب، والعقيد متقاعد تحسين زكي، والأستاذين عباس رضوان ومصطفى أمين.

الحقيقة الحائرة بين الفريق فوزي والفريق صادق:

لقد سبق أن أوردنا الواقعة الخطيرة التي رواها الفريق محمد صادق الذي كان يتولى

منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الحين، فقد ذكر أنه في مساء يوم 12 إبريل 1971 ـ وهو اليوم نفسه الذي احتدم فيه الخلاف بين السادات وعلي صبري أثناء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا في الصباح ـ استدعاه الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ إلى مكتبه في الوزارة، وكان فاقداً لأعصابه وأخذ يسب السادات سبًّا مقذعًا متهمًا إياه بكل التهم وخلص إلى أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا وسحب ورقة وبدأ يكتب أمراً واضحًا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية (صورة الأمر منشورة في هذا الفصل).

وذكر الفريق صادق أنه وَفْقًا للأمر الصادر في هذه الورقة فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالي 22 إبريل 1971 في وضع خطة لتمركز قوة عسكرية ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة، وكانت هذه القوة تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء 25 المدرع المستقل، وهي قوة تضم لواءي مشاة ميكانيكي ولواءي مدرعات (200 دبابة)، وذكر صادق أن الفريق فوزي لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها، كما نص الأمر على عمل نظام سري الاتصال والسيطرة وتحديد أماكن للتجمع.

وكان واضحًا من صيغة الأمر أن الفريق صادق قد كلف بوضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات، كما تقوم إدارة الحرب الإلكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكي بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية إلى الخارج، واعترف الفريق صادق بأن الفريق فوزي بهذا الأمر الذي سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكري للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته، وكتب هذا الأمر بخط يده، كما دون بخط يده أيضًا أن مصدر هذا الأوامر

والتعليمات ثلاثة هم فوزي وشعراوي وسامي شرف، وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابة ومشاعره، فقد كان في الورقة ما يكفي أية محكمة لتحكم بالإعدام على فوزي وزميليه شعراوي وسامي، وكانت المرة الأولى التي يشرك فيها القائد العام أفراداً مدنيين في إصدار أمر لرئيس الأركان.

لقد أكد صادق أن ما كتبه فوزي كان إعداداً لانقلاب عسكري بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان، وكان المقصود منه الإطاحة برئيس الجمهورية، ولكنه لم يقدم الوثيقة التي أعطاها له محمد فوزي بخط يده، وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزي وزملائه وتقرر تقديمهم للمحاكمة، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة قد تؤدي إلى إعدام بعضهم وتشديد العقوبة على البعض الآخر، وكان يكره أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه.

وقد رد الفريق فوزي على الاتهام الخطير الذي وجهه إليه الفريق صادق بأن التعليمات التي حررها في الورقة المذكورة لم تكن إلا تعليمات عادية لتأمين القاهرة، وأنها لا يمكن أن تحمل معنى الانقلاب العسكري، وفيما يلي النص الحرفي لرد الفريق فوزي:

1. صور الفريق صادق ورقة تحوي في رأيه معنى الانقلاب العسكري وأظهرها على أنها وثيقة تاريخية بخط الوزير وأسماها مرة أخرى (أمر قتال من الوزير) وحقيقة الأمر أن مثل هذه الورقة تعتبر روتينًا يبين واجب القوات المسلحة في تأمين القاهرة وحمايتها في مناسبات مختلفة وبصفة دورية، وبخاصة أننا كنا مقدمين على تنفيذ (الخطة جرانيت)، وهي عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق في وقت لاحق قريب.
2. إن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة، وإن اشتراك القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتجهيز للتدخل إذا اقتضى الأمر، ولم يحدث أنها

تدخلت، ومن هنا جاء التنويه في الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزي ـ شعراوي ـ سامي) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة.

3. حاول الفريق صادق أن يتظاهر بالشهامة الآن ويدعي أنه حجب الورقة عن هيئة المحكمة، علمًا بأنه ثبت أنه قدمها فعلاً للمحققين وهيئة المحكمة بدليل ما جاء في الادعاء الثالث المقام عليه، والذي لم تأخذ به المحكمة، ومما يثير الضحك والدهشة قول الفريق أول فوزي: كيف يعقل أن أدبر انقلابًا عسكريًّا وأسلّم دليله مكتوبًا بخط يدي إلى الفريق صادق أو لغيره.

وكيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة أن يدبر انقلابًا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل في نفس الوقت؟ وأكثر من ذلك تحديًا للواقع أن يتصل بي الفريق صادق تليفونيًّا في منتصف الليل في منزلي وبعد تقديم استقالتي يوم 13 مايو 1971 ويقول: "إحنا مش اتفقنا إن سيادتك تؤجل استقالتك إلى باكر" حيث إنني كنت أبديت عزمي على الاستقالة عند مقابلتي للفريق صادق وبعض القادة الآخرين في مكتبي بعد ظهر نفس اليوم بسبب رفض الرئيس توقيع قرار بدء المعركة، وأبدى الفريق صادق وقتئذ رجاء بتأجيل موضوع الاستقالة لليوم التالي، وبالرغم من ذلك قام الفريق صادق بإجراءات حركية ذكرها هو بنفسه لأجهزة الأمن والقوات المسلحة في المنطقة المركزية، وأبلغ رئيس الجمهورية بنجاحه في إحباط انقلاب عسكري مزعوم.

وقبل أن نبدأ دراستنا ينبغي علينا أن نشرح للقراء ما المقصود بعملية تأمين القاهرة، وفي سبيل إيضاح ذلك فإن الأمر يستدعي أن نستبعد أولاً من نطاق بحثنا موضوعين لا صلة لهما بتاتًا بعملية التأمين، وذلك منعًا من حدوث أي التباس أو اختلاط بينها وبين هذه العملية.

الموضوع الأول: هو عملية الدفاع عن القاهرة ضد أي هجوم أو تسلل من ناحية العدو، وهي عملية عسكرية بحتة تخطط لها هيئة العمليات بالقوات المسلحة بالاشتراك

مع قيادة المنطقة المركزية، وتخصص لها تشكيلات عسكرية معينة بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبي.

الموضوع الثاني: هو عملية المحافظة على الأمن والنظام داخل القاهرة؛ أي مقاومة أي عمليات تظاهر أو إضراب أو اعتصام أو شغب؛ إذ إنها كلها من اختصاص وزارة الداخلية، ولا علاقة للقوات المسلحة بها إلا في حالات معينة.

أما عملية التأمين المقصودة في دراستنا هذه فهي حماية القاهرة من دخول أية قوات عسكرية مصرية لتنفيذ أيه مخططات انقلابية ضد النظام، أو لأغراض أخرى غير مشروعة، وطريقة التأمين المتبعة منذ بدء ثورة 23 يوليو 1952 هي إحكام الرقابة على مداخل القاهرة الرئيسية للتأكد من أن جميع المركبات العسكرية (عربات أو مدرعات أو دبابات) المتجهة إلى العاصمة لديها تصاريح معتمدة بالدخول من السلطات العسكرية المختصة.

والوسيلة الأساسية للتحكم في مداخل القاهرة هي نقاط التفتيش التابعة للشرطة العسكرية، والكائنة على مداخل الطرق الرئيسية، والتي تلتزم جميع المركبات العسكرية وَفْقًا للتعليمات المستديمة بالتوقف أمام بواباتها الثابتة لمراجعة تصاريح المرور التي تحملها، والتأكد من صحة بياناتها وترتبط نقاط التفتيش بقيادة الشرطة العسكرية عن طريق الأجهزة الهاتفية واللاسلكية لإحكام الرقابة على جميع التحركات العسكرية داخل القاهرة والقادمة إليها، وفضلاً عن بوابات الشرطة العسكرية الثابتة عند المداخل الرئيسية، فإن بعض أجهزة الدولة والقوات المسلحة المختصة بالأمن تتولى عملية الرقابة على هذه المداخل وبخاصة خلال ساعات الليل عن طريق إرسال دوريات متحركة في عربات خاصة، يرأس كل منها ضابط، متصلة لاسلكيًا بقياداتها، وبينما تقوم بعض هذه السيارات بالمرور المستمر على مداخل القاهرة بتمركز البعض الآخر منها في نقاط محددة على مقربة من هذه المداخل لإبلاغ رئاستها في حالة دخول أية وحدات عسكرية

لم يسبق الإخطار عنها ومتابعة خط سيرها ريثما يتم الاتصال بالفرع المختص بالمنطقة المركزية للتأكد من سلامة موقفها ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف تقدمها في حالة حدوث أي شك أو اشتباه إلى حين استطلاع هويتها .

ولم يحدث منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 أن دخلت أية قوات عسكرية إلى القاهرة بدون إذن رسمي سوى حادث واحد فريد في نوعه جرى يوم 12 أكتوبر 1972 (خلال شهر رمضان) إذ قام نقيب من الجيش على رأس جماعة من السيارات المدرعة قبل الإفطار مخترقًا شوارع القاهرة إلى ميدان سيدنا الحسين، وبعد أن أدى مع بعض جنوده الصلاة في المسجد أخذ يخاطب الناس الذين تجمهروا حوله معلنًا أن الوقت قد حان لدخول المعركة مع إسرائيل، وعندما تم حصار وحدته الصغيرة وإلقاء القبض عليه اتضح أنه كان فاقدًا لتوازنه العقلي .

لقد دون الفريق فوزي تعليماته التي ذكر أنها لتأمين القاهرة بصيغة غير مألوفة بالنسبة للتعليمات العسكرية وبأسلوب غير معهود بالنسبة لعمليات التأمين، ولكي يمكن التوصل إلى حقيقة ما كان يستهدفه الفريق فوزي من إصداره لهذه التعليمات، فإن الأمر يقتضي منا دراسة البنود الواردة بها ومناقشتها بدقة لمعرفة أسرارها وخباياها .

1. إذا كانت عملية تأمين القاهرة عملية روتينية وتجري بصفة دورية وأنها أسلوب متبع منذ قيام الثورة، فما الذي دعا الفريق فوزي إلى إصدار تعليمات جديدة بشأن التأمين؟ ثم أليس في النص في ديباجة الأمر على أن الفريق صادق (يرتبط وينظم ويخطط) ما يقتضي أنه مطلوب منه إعداد خطة جديدة لم يسبق اتباعها من قبل؟ وبالإضافة إلى ذلك كله، فإننا نسأل الفريق فوزي هل سبق أن تلقى هو شخصيًّا تعليمات لتأمين القاهرة على غرار التعليمات التي أصدرها مساء 21 إبريل 1971 للفريق صادق، وذلك خلال السنوات التي أمضاها رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة قبل أن يتولى منصب الوزير والقائد العام؟

2. حاول الفريق فوزي أملاً في تبرير موقفه في إصدار هذه التعليمات أن يربط بين عملية داخلية روتينية تجري بصفة دورية منذ بداية الثورة على حسب ما روى، وهي عملية تأمين القاهرة، وبين عمليات حربية على جبهة القناة من المزمع القيام بها ضد إسرائيل في المستقبل حينما قال: "خاصة أننا كنا مقدمين على تنفيذ الخطة (جرانيت) وهي عبور القناة والسيطرة على المضايق" علمًا بأنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الموضوعين.

3. سبق أن أوضحنا عند شرح عملية تأمين القاهرة أنه لا يجري بشأنها أي اشتراك أو تنسيق بين الأجهزة التي تتولاها حتى لا يضيع الغرض المنشود من تعدد جهات الرقابة على مداخل القاهرة، ولذا فإن ذكر عبارة أن مصدر الأوامر (فوزي + شعراوي + سامي) يعتبر أمراً مستغرباً في مثل هذا المجال، هذا بالإضافة إلى ما تحمله تلك الصيغة وهي اشتراك وزراء مدنيين في إصدار أوامر عسكرية من مخالفة تامة للتعليمات والأوامر العسكرية المعهودة في القوات المسلحة، وإذا كان الفريق فوزي في ريب من ذلك فإننا نرجو منه أن يظهر لنا أو يدلنا على الوسيلة التي يمكن بها العثور على أمر واحد فقط كتب بهذه الصيغة العجيبة منذ إنشاء الجيش المصري الحديث عام 1883 حتى اليوم.

4. السؤال الذي يسبب لنا الحيرة ونود أن نوجهه للفريق فوزي هو ضد من كان رئيس الأركان مكلفًا بتجهيز وإعداد كل هذه القوة الضخمة من تشكيلات المنطقة المركزية التي كانت تتكون من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء 25 المدرع المستقل.

المعروف أن تشكيلات الجيش الثاني والثالث كانت بأكملها وقتئذ داخل الدشم والخنادق وفي مواقعها الدفاعية على خط المواجهة مع العدو على الشاطئ الغربي لقناة السويس، ولا يمكن من ناحية العقل والمنطق أن تتخيل أن تشكيلاً منها كان في قدرته أو في تفكيره أن يترك مواقعه الدفاعية ويستدير للعدو ليحاول القيام بمغامرة

انقلابية في القاهرة والقوات الوحيدة التي كان يمكن استغلالها في القيام بهذا الدور هي قوات المنطقة المركزية المرابطة في معسكراتها حول القاهرة.

وعلى ذلك يكون الأمر الذي يثير الدهشة والتساؤل هو أن يطلب الفريق فوزي من الفريق صادق إعداد هذه القوات بالذات عن طريق (الربط والتخطيط والتنظيم) لتأمين القاهرة ضد عدو مازال مجهولاً حتى يومنا هذا، ألا تدل هذه الملابسات كلها على أن عمليات التأمين هذه لم تكن إلا ستاراً لإخفاء الهدف الحقيقي، وهو إعداد هذه القوة الكبيرة لتكون رهن الإشارة وجاهزة لتنفيذ أية مهام يكلفها بها القائد العام وبخاصة إذا عدنا بذاكرتنا إلى وقائع محاكمة الفريق فوزي لنتوقف قليلاً عند المؤتمر الذي عقده في مكتبه بمقر القيادة العامة يوم 3 مايو 1971 وحضره قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات بها، وكان من بينهم بالطبع قائد الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية وقائد اللواء 25 المدرع المستقل، وقد كشفت وقائع المحاكمة عن محاولة فوزي استقطاب القادة الذين حضروا المؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه منه من قبل، ولم تقتصر محاولاته على استقطاب قادة تشكيلات المنطقة المركزية فحسب، فقد ورد في إجراءات المحاكمة أنه حاول أيضًا استمالة قوات الصاعقة إلى صفه خلال زيارته لها يوم 8 مايو حينما طلب منهم أن يرددوا قسمًا يتعهدون فيه بتنفيذ أية مهمة تصدر إليهم من وزير الحربية.

5. أوضح اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة العسكرية المركزية في ذلك الوقت أن الفرقة السادسة الميكانيكية واللواء 25 مدرع مستقل (اللذين خصصها الفريق فوزي في عملية التأمين) كانا ضمن تشكيلات المنطقة المركزية التي يتشكل منها احتياطي القيادة العامة، وهو الاحتياطي الذي كانت وحداته منذرة بالتحرك في أي وقت إلى منطقة القناة لتنفيذ الواجبات الموكولة إليها في خطة العمليات الحربية الموضوعة ضد إسرائيل، ولذا فإن تخصيص هذه القوة في أية عملية أخرى خارج

واجبها الرئيسي في خطة العمليات كما فعل الفريق فوزي يعد مخالفة صريحة للمبادئ العسكرية الأساسية، ولا يعني تخصيص كل هذه القوة الضاربة في خطة داخلية لتأمين مداخل القاهرة سوى محاولة لاستغلالها في تنفيذ أهداف خاصة خطط لها الفريق فوزي، ولا علاقة لها بخطة العمليات الحربية الموضوعة بمعرفة هيئة العمليات.

6. لو أجرينا مقارنة بين الوحدات المعروفة المدونة بالورقة التي أعطاها الفريق فوزي للفريق صادق والخطة الموضوعة للانقلاب العسكري التي وردت في حيثيات الحكم الذي أصدرته المحكمة، لاكتشفنا على الفور الهدف الخفي الذي كان يرمي إليه الفريق فوزي من إعداد وتجهيز الوحدات التي ذكرها في الورقة، وهي الفرق السادسة الميكانيكية واللواء 25 مدر والمخابرات الحربية والشرطة العسكرية، فقد جاء في حيثيات المحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط فها فوزي كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية، ومن أجل ذلك أمر فوزي بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها 10 سرايا؛ كل منها بقيادة ضابط.

7. السؤال الذي نود أن نوجهه للفريق فوزي هو ما دخل عملية تأمين القاهرة بعملية التشويش على أجهزة لاسلكي السفارات باستخدام أجهزة ومعدات إدارة الحرب الإلكترونية؟ وما دخل عملية تأمين مداخل القاهرة بمبنى الإذاعة والتليفزيون الكائن في قلب العاصمة، والذي تتولى حراسته بصفة دائمة قوات كبيرة من الأمن المركزي التابعة لوزارة الداخلية؟

8. أكد الفريق فوزي أن الورقة التي أعطاها للفريق صادق قد ثبت له أنه قد قدمها للمحققين وهيئة المحكمة، بدليل ما جاء في الادعاء الثالث المقام عليه في محاكمته، والذي لم تأخذ به المحكمة، وهذا القول مردود عليه بما سبق أن نشرناه من وقائع

المحاكمة التي يتضح منها أن هذه الورقة لم يرد لها ذكر لا في تحقيقات المدعي العام الاشتراكي أو في مرافعته، ولا في حيثيات الحكم التي دونتها المحكمة، أما قوله بأن الادعاء الثالث الذي كان موجهًا ضده وهو الاشتراك في اتفاق جنائي لم تأخذ به المحكمة فهو قول مخالف للحقيقة بدليل أن الحكم الذي صدر عليه من الدائرة الثانية لمحكمة الثورة في 10 ديسمبر 1971 بالأشغال الشاقة المؤبدة (قبل تخفيضه إلى 15 سنة بناء على استعطافه للرئيس) قد صدر نتيجة لإدانة المحكمة له في جميع التهم المنسوبة إليه ومن حيثيات الحكم يتضح أن الادعاء الثالث المقام عليه قد دخل تحت طائلة المادتين 96 من قانون العقوبات و138أ من قانون الأحكام العسكرية.

9. الرواية الطويلة التي ذكرها الفريق فوزي بشأن اتصال الفريق صادق به تليفونيًّا عند منتصف الليل بعد تقديم استقالته يوم 13 مايو لم يستهدف من ذكرها سوى محاولة إثبات أنه قد قدم استقالته بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة؛ أي أنه لم يقدمها تضامنًا مع باقي أفراد المجموعة، ولكن وقائع التحقيق وأقوال الشهود وحيثيات الحكم تنفي كلها هذا الادعاء، فإن القادة الذين كانوا في مكتبه عند مقابلته للفريق صادق بعد ظهر يوم 13 مايو 1971، واستشهد بهم الفريق فوزي لإثبات أنه أبدى أمامهم جميعًا عزمه على الاستقالة بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة، هؤلاء القادة، وهم اللواءات: محمد علي فهمي، وأحمد زكي عبد الحميد، ومحرز مصطفى، قد شهدوا في التحقيق وأمام المحكمة أن الموضوع الوحيد الذي حدثهم فيه الفريق فوزي بعد أن استدعاهم إلى مكتبه كان بشأن الاستقالة التي اعتزم تقديمها تضامنًا مع شعراوي جمعة على أثر إقالته بواسطة الرئيس، وعندما حاولوا إسداء النصح له هم والفريق صادق بالعدول عن هذا التفكير بالنسبة للظروف الحرجة التي كانت تمر بها البلاد وقتئذ، أجابهم قائلاً: إحنا شلة متضامنة وحتى لو واحد غلط لازم الثاني يغطي عليه، ولم يذكر هؤلاء القادة في شهاداتهم أن أي موضوع يتعلق بالمعركة قد أثير خلال هذا اللقاء، أو أن الفريق صادق قد رجا فوزي

أن يؤجل استقالته إلى اليوم التالي، وقد نفى الفريق صادق واقعة اتصاله تليفونيًّا بالفريق فوزي في منزله عند منتصف الليل يوم 13 مايو 1971 وذكر أنه في ذلك الوقت كان في طريقه إلى منزل الرئيس بالجيزة لحلف اليمين كوزير للحربية.

10. تساءل الفريق فوزي متعجبًا كيف يدبر انقلابًا عسكريًّا ويسلم دليله مكتوبًا بخط يده إلى الفريق صادق، ولكن هذا التساؤل الذي يبدو وجيهًا لأول وهلة يمكن الإجابة عنه بسهولة إذا وضعنا في اعتبارنا حقيقتين:

الحقيقة الأولى: أن الصياغة التي كتب بها الفريق فوزي التعليمات تشهد له بالبراعة، فعلى الرغم من ان مغزاها الحقيقي كان لا يعني سوى الإعداد لانقلاب عسكري فإن أسلوبها الظاهر لا يمكن أن يتم صراحة عن معناها الباطن، وكان في تدبير الفريق فوزي في حالة انكشاف أمر الورقة ومساءلته بشأنها أن يجيب ببراءة بنفس الأسلوب الحالي الذي استخدمه في رده على الفريق صادق، وهو أن هذه الورقة لم يكن بها سوى مجرد تعليمات روتينية معتادة لتأمين القاهرة، وهذا الأسلوب سبق أن اتبعه رفاقه خلال أحاديثهم التليفونية المسجلة في الفترة التي سبقت أحداث مايو 1971، فلقد كانت العبارة التي كثر تداولها فيما بينهم هي "فوزي حيكون جاهز" وهي عبارة وصفها المدعي العام الاشتراكي في خطبته أمام المحكمة بأنها عبارة مبهمة تكاد تكون شفرة سرية، بينما أكدوا هم جميعًا في أقوالهم خلال المحاكمة أن المقصود بها هو أن فوزي "حيكون جاهز" للمعركة مع العدو، وقد علق المدعي العام الاشتراكي على هذا التبرير بأنه دفاع ساذج وضعيف.

الحقيقة الثانية: كان الفريق فوزي على أتم ثقة من جهة ولاء الفريق صادق له ولجماعته، وقد كانت علاقته معهم ومع سامي شرف قوية ووثيقة منذ عهد عبدالناصر، ويبدو أن الفريق صادق قد سايرهم وتمشى معهم إلى الحد الذي اعتقد معه فوزي أنه يمكن الاعتماد عليه، وأنه أصبح ضالعًا معه في كل خططه وتدبيراته،

وقد اعترف صادق بنفسه بأنهم قد قربوه إليهم ولوحوا له بالمناصب، وكان لا يعلق كلما طعنوا في السادات أمامه، ولا يعارض كلما كشفوا أوراقهم، ومخططاتهم لاقتلاعه، مما أقنعهم في النهاية بأنه قد غدا واحداً من جماعتهم، وليس أدل على ذلك من دليلين قاطعين:

أولهما: أن فوزي وجماعته في إحدى جلساتهم بمكتب الفريق فوزي، وفي لحظة من لحظات التجلي والانسجام كشفوا أمام صادق بلا أي تحفظ أو حذر عن نيتهم المبيته في التخلص من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ، وكان ذلك هو السبب الذي دعا صادق إلى أن يرسل سراً إلى هيكل تحذيراً قويًّا بأن يلتزم الحيطة والحذر، وقد حمل التحذير إليه الصحفي المعروف (عبده مباشر) الذي كان اتصاله بالفريق صادق لا يثير الشبهات بحكم تردده المعتاد على القيادة العامة باعتباره محرراً عسكريًّا لجريدة الأهرام، وفكرة التخلص من هيكل واعتقاله بحكم صلاته الوثيقة بالسادات وقتئذ لم يبتكرها خيال الفريق صادق، بل كانت حقيقة واقعة سجلتها المحكمة في حيثياتها، في خلال الحديث الذي دار بين فوزي وشعراوي جمعة بشأن الاعتقالات التي من المنتظر القيام بها عقب نجاح الانقلاب العسكري ذكر فوزي في تلهف وتشوق بأن نفسه في هيكل.

أما الدليل **الثاني** الذي يثبت مدى قوة الصلات التي كانت ظاهرة للعيان وقتئذ بين الفريق صادق وجماعة فوزي، فإن ذلك يمكن إدراكه مما كتبه هيكل في كتابه (خريف الغضب)، والذي يتضح منه أن السادات نفسه كان لديه الانطباع بأن الفريق صادق كان أقرب إلى مجموعة فوزي التي تناوئه منه إلى السادات، وكان هيكل أدرى الناس بالطبع بمشاعر السادات ووجهات نظره بحكم صلته الوثيقة به وقتئذ، وقد ذكر هيكل في كتابه أن السادات ظل تحت تأثير ذلك الانطباع حتى أكد له هيكل في اللحظات الحرجة مساء يوم 13 مايو بأن في إمكانه الاعتماد على الفريق

صادق، وعند ذلك فقط أجرى السادات أول اتصال تليفوني به وهو الاتصال الذي عزز الثقة في نفس السادات من ناحية صادق، ودفعه إلى أن يطلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة لأداء اليمين كوزير للحربية، وأعقب ذلك ترقيته إلى رتبة الفريق أول، وهذا الانطباع الذي ظل السادات تحت تأثيره تجاه الفريق صادق حتى اللحظات الأخيرة يوم 13 مايو 1971 يفسر لنا بوضوح السر في تغير معاملة الرئيس لصادق عقب أن تولى رئاسة الجمهورية، فقد ذكر صادق أن السادات كان يتجنب الاتصال به، رغم أنه كان يتصل به يوميًّا في عهد عبد الناصر ليسأله عن أحواله وصحته وأحوال أسرته، ولقد تساءل فوزي في نهاية رده عن كيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام أن يدبر انقلابًا مسلحًا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل؟

ولا يوجد رد على هذا التساؤل أشد إقناعًا من ذلك التفسير الذي ورد في حيثيات المحكمة من أن فوزي عقب أن استدعى إلى مكتبه بعض كبار القادة الذين كان يظن أن ولاءهم له مضمون، وبعد أن فوجئ بعدم تجاوبهم معه في اتجاهه الانقلابي، أسقط في يده واتضح له أن إقحام القوات المسلحة في عمل انقلابي أمر غير مضمون العواقب، فغير مساره وانحاز إلى المخطط السياسي الانقلابي وقدم استقالته تضامنًا مع شعراوي وباقي الشلة.